**جامعة الانبار**
**كلية التربية للعلوم الإنسانية**
**القسم العلمي: علوم القران والتربية الاسلامية**
**المرحلة الدراسية: الرابعة – الكورس الاول**
**المادة: مناهج المحدثين**

---



# الفصل الأول

# مفهوم مناهج المحدثين

## المبحث الأول: التعريف بمناهج المحدثين

"مناهج المحدثين" مركب إضافي مكون من كلمتين هما "مناهج" وهو مضاف و"المحدثين" مضاف إليه، وسنعرف هذا المصطلح باعتباره مكونا من كلمتين تعرف كل كلمة منهما بتعريف خاص، وباعتباره مركبا إضافيا لعلم خاص، فنقول وبالله التوفيق:

**المناهج لغة** : كلمة مجموعة على صيغة منتهى الجموع؛ "مفاعل" ومفردها منهج، و(منهج) مصدر ميمي للفعل – نهَج ينهَج – مفتوح العين في الماضي والمضارع من باب فتح، والمصدر الأصلي منه: (نَهْج) بفتح فسكون، ويدور معناه على البيان والوضوح، فيقال: أنهج الطريق أي استبان، وصار نهجا واضحا وبينا. ونهجت الطريق أي أبنته وأظهرته وأوضحته. ونهجته أيضا: إذا سلكته، وفلان ينتهج سبيل فلان: أي يسلك مسلكه.

ومثل المنهج في معناه النهج والمنهاج، قال الراغب: النهج الطريق الواضح، ونهج الأمر وأنهج وضح، ومنهج الطريق ومنهاجه، قال تعالى {لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا} قال ابن عباس في تفسير هذه الآية: سبيلا وسنة.

وقولهم: نهج الثوب وأنهج أي بان فيه أثر البلى[1]، وقريبا منه ما ذكره ابن الأثير، وقد زاد أن النهج بفتح أوله وثانيه أي بالتحريك البهر وتتابع صوت النفس بسبب الربو أو سرعة الحركة وشدة الإجهاد، وأن فعله نهج بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع, وعليه فبابه فرح[2].

من كل ما سبق بدا أن كلمة مناهج تعني الطرق الواضحة والمسالك البينة للمحدثين، فكأن الإضافة بمعنى اللام.

**تعريف "المحدثين":** كلمة – المحدثين – جمع مذكر سالم مفرده "محدث" وهو اسم فاعل من الفعل( يحدث )، والمحدث لقب من الألقاب التي خص بها جماعة معينة يستخدمها أهل الحديث لبيان رتبة من يطلق عليه، وهي: المسند والمحدث والحافظ والحجة والحاكم وأمير المؤمنين، والمحدث عندهم هو من عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال. وأكثر من حفظ المتون وسماع الكتب الستة والمسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية.

قال الشيخ فتح الدين ابن سيد الناس: المحدث في عصرنا من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع بين رواته، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه، واشتهر فيه ضبطه.

تقدم وعرفنا أن المحدث لقب يستخدمه أهل الحديث يطلقونه على من بلغ رتبة ما، وفوق المحدث من هو أعلى منه علما، وهنا قد يثور تساؤل هو أنه: لمَ لم يسمَّ هذا العلم بمناهج الحفاظ أو الحجج أو الحكام وسمي باسمه هذا؟

---

[1] المفردات، في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: 506.

[2] القاموس المحيط: 1/ 218. النهاية في غريب الحديث والأثر:5 /134.

نقول: إن من بلغ رتبة المحدث عند المحدثين جاز له التصنيف كما جاز لمن هو أعلى منه من باب الأولى، لكننا لو سمينا هذا العلم باسم من هو أعلى رتبة من المحدث سيعني أننا أخرجنا الكثير من المصنفات في الحديث ممن ألفها من هو بهذه الرتبة، ولن يكون الاسم شاملا لكل أهل الحديث، بل سيكون قاصرا على أهل المرتبة الأعلى ومن فوقهم.

أما عن تعريف الحديث الذي ينسب إليه المشتهر بالحديث فهو: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفه خِلقيّة أو خُلُقيّة.

**تعريف مناهج المحدثين اصطلاحاً :**

لتعريف هذا العلم لا بد من معرفة أن من المناهج ما اشترك بها عامة المحدثين، ومنها ما اختص بها بعضهم حال تأليفه لكتابه، وعرفت إما بنص من المؤلف ذكره بنفسه في مقدمة كتابه أو في ثناياه أو في مؤلف آخر له أو بإخباره لبعض تلاميذه، أو أنها تعرف بالدراسة التي يقوم بها المهتمون بكتاب ما يتوصلون من دراستهم إلى معرفة منهج هذا المحدث أو ذاك في كتابه، والدراسات الجادة في هذا الباب قد تكون السبيل الناجع لمعرفة المناهج.

وبعد ما تقدم فإن مناهج المحدثين تعرف باعتبارها العام واعتبارها الخاص.

**فمناهج المحدثين العامة:** هي الأساليب والطرق الواضحة التي سلكها جميع المحدثين أو اتفقوا عليها في طلب الحديث أو روايته أو كتابته وضبطه أو تحمله وأدائه.

**أما مناهج المحدثين الخاصة:** فقد عرفها البعض بقوله:

هي الأساليب والشروط الخاصة لبعض الأئمة في الأسانيد والمتون التي أوردوها في مصنفاتهم ومروياتهم.

وأستطيع أن أعرفها بأنها: الطرق الواضحة التي سلكها الأئمة المحدثون في التصنيف، كل بحسب شروط معينة، قد يشترك مع غيره فيها أو ينفرد، تعرف بالنص أو الدراسة.

## المبحث الثاني: فوائد معرفة مناهج المحدثين

لمناهج المحدثين فوائد متعددة يستفيد منها طالب الحديث والمؤلف والمحقق والمخرج للحديث، ويمكن إجمال الفوائد فيما يأتي:

1. الوقوف على طريقة اختيار الأحاديث وترتيبها بالنسبة إلى بعضها، حيث يفيدنا ذلك في معرفة الناسخ من المنسوخ، والراجح من المرجوح، وطرق الجمع بين الأحاديث المختلفة، وشرح الغريب، وذلك بمقارنة الروايات ببعضها، وتمييز المدرج في الحديث من نص الحديث.
2. التعرف على شروط الأئمة أصحاب المصنفات، وتمييز المعتدل من المتشدد والمتساهل منهم، فما يصححه ابن حبان قد لا يصححه البخاري، وما يصححه الحاكم قد لا يوافقه على تصحيحه غيره.
3. معرفة الطرق التي تم بها تحمُّل كل حديث وأداؤه، سماعا أو عرضا أو إجازة أو وجادة أو غير ذلك من طرق التحمل والأداء، وذلك يفيد في معرفة المتصل والمنقطع ونحو ذلك.
4. الوقوف على دقة المنهجية العلمية التي اتبعها علماء الحديث، في الانتقاء والتصنيف، وأنهم لم يوردوا الأحاديث في كتبهم الأصول كيفما اتفق لأحدهم،بل كانوا يضعون نصب أعينهم أهدافا وقواعد يراعونها، فيما عرف بشروط الأئمة.
5. معرفة المراحل والأدوار التي مرت بها السنة منذ عصر النبي صلى الله عليه وسلم وإلى وقتنا هذا.

6. معرفة طرق التصنيف، حيث يفيد ذلك في معرفة طرق تخريج الأحاديث، كما أن معرفة مناهج المحدثين في تدوين الحديث وضبطه يفيدنا كثيرا في تحقيق المخطوطات الحديثية.
7. التعرف على أشهر المحدثين المصنفين، وما لهم من فضل في خدمة الحديث النبوي، وسيرتهم التي هي قدوة للمقتدين.
8. تنمية الفكر العلمي والمنهجي، وصقل مهارة البحث، وإيجاد روح الإبداع والرغبة في التطوير وفق أسس علمية مدروسة ومناهج دقيقة.

## المبحث الثالث: المناهج العامة للمحدثين

رغم تنوع مناهج المحدثين واختلاف أساليبهم وطرقهم، إلا أنهم اتفقوا على مبادئ ومناهج لم يحيدوا عنها، ورغم أنهم لم يدونوا تلك المناهج أو يسطِّروها في كتبهم، إلا أنهم ورثوها عمليا لطلابهم ومن أتى بعدهم، فصارت تلك المناهج سمة للمشتغلين بهذا الفن الجليل، يأخذه اللاحق عن السابق، وهذا لم ينف وجود مناهج خاصة لكل إمام منهم، التزم بها وسلكها في مروياته أو مصنفاته، وسنقف هنا على مناهجهم العامة التي اتفقوا عليها، ثم نُعرِّج فيما بعد على مناهجهم الخاصة.

وسوف نتعرض لأبرز تلك المناهج فيما يأتي:

### المطلب الأول: منهجهم في طلب الحديث:

1- إخلاص النية في طلب الحديث الشريف: كان المحدثون يحثون طلبة الحديث على إخلاص النية لله جل وعلا في طلب الحديث، حتى يحذَروا من الدخول في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله عز وجل لا يتعلّمه إلا ليصيب به عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة -أي ريحها- يوم القيامة) رواه أبو داود وابن ماجه.

2- التدرج في طلب الحديث والصبر عليه: دأب المحدثون على البدء بصغار العلم قبل كباره، والتدرج في الطلب، وكان الإمام الزهري يقول: "من طلب العلم جملة فاته جملة، وإنما يُدرك العلم حديثٌ وحديثان"، وقال أيضا: "إن هذا العلم إن أخذته

بالمكابرة له غلبك، ولكن خذه مع الأيام والليالي أخذاً رفيقاً تظفر به"، وقال معمر بن راشد: "من طلب الحديث جملة ذهب منه جملة، إنما كنا نطلب حديثاً وحديثين"، ويقول الإمام النووي: "وينبغي أن يقدّم –أي طالب الحديث– العناية بالصحيحين، ثم سنن أبي داود والترمذي والنسائي، ضبطاً لمشكلها وفهماً لخفي معانيها.."، ويجدر بكل من طلب الحديث أن يرجع إلى كتاب الخطيب البغدادي "الرحلة في طلب الحديث"، وإلى كتاب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة "صفحات من صبر العلماء".

3– العمل بالعلم: كانوا يعملون بكل ما يروون من الأحاديث، قال الإمام ابن الصلاح: "وليستعمل ما يسمعه من الأحاديث الواردة بالصلاة والتسبيح وغيرهما من الأعمال الصالحة، فذلك زكاة الحديث"، وقال وكيع: "إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به".

4– الحفظ والاستظهار: كانوا يعتمدون على الحفظ في تلقي الحديث، قال الإمام الأوزاعي: "ما زال هذا العلم عزيزاً تلقّاه الرجال، حتى وقع في الصحف فحمله ودخل فيه من هو غير أهل له"، وقال هُشيم بن بشير: "من لم يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث"، ولا يعني هذا إهمال الكتابة، قال الخليل: "ما سمعت شيئا إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، وما حفظته إلا نفعني".

5– المناصحة وبذل الفائدة: حث المحدثون طلبة الحديث على المناصحة، وإفادة بعضهم بعضا، قال عبد الله بن المبارك: "إن أول منفعة الحديث أن يفيد بعضكم بعضا".

6– تعظيم المحدث وتبجيله: كانوا يجلُّون المحدث لما في صدره من العلم، قال الإمام النووي: "وينبغي أن يعظِّم شيخه ومن يسمعُ منه، فذلك من إجلال العلم، وبه يُفتح على الإنسان، وينبغي أن يعتقد جلالة شيخه ورُجحانه، ويتحرّى رضاه، فذلك أعظم الطرق إلى الانتفاع به".

**المطلب الثاني: منهجهم في التحديث**

1- عدم التصدي للتحديث قبل التأهل لذلك: حيث كانوا لا يتعجلون الجلوس للتحديث قبل تأهلهم وإجازتهم، قال الإمام ابن الصلاح: "اختُلف في السن الذي إذا بلغه استُحب له التصدي لإسماع الحديث والانتصاب لروايته، والذي نقوله: إنه متى احتيج إلى ما عنده استُحبَّ له التصدي لروايته ونشره في أي سنٍّ كان".

2- الإمساك عن التحديث عند خوف الاختلاط: كانوا يتورّعون عن التحديث إذا كبرت أعمارهم، قال ابن أبي ليلى: "كنا نجلس إلى زيد بن أرقم رضي الله عنه فنقول: حدِّثنا حدِّثنا، فيقول: إنا قد كبِرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد"، وقال الإمام النووي: "وينبغي له أن يُمسك عن التحديث إذا خُشي عليه الهَرَم والخَرَف والتخليط، ورواية ما ليس من حديثه، وذلك يختلف باختلاف الناس".

3- توقير من هو أولى منه والدلالة عليه: قال سفيان الثوري لسفيان بن عيينة: "ما لك لا تُحدِّث؟ فقال: أمَا وأنت حيٌّ فلا"، وقال الإمام النووي: "ولا ينبغي للمحدِّث أن يحدث بحضرة من هو أولى منه بذلك. وقيل: يُكره أن يحدث ببلد فيه من هو أولى منه لسنِّه أو غير ذلك".

4- توقير مجلس التحديث: عن أسامة بن شريك، قال: «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كأنما على رءوسهم الطير»[3]،وكان الإمام مالك بن أنس رحمه الله إذا أراد أن يحدِّث توضأ وجلس على صدر فراشه، وسرّح لحيته، وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة، وحدّث. فقيل له فقال: أحبُّ أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وقال الإمام ابن الصلاح: "ولا يسرد الحديث سردا يمنع السامع من إدراك بعضه، وليفتتح مجلسه وليختمه بذكر ودعاء يليق بالحال".

5- عدم التعجل في التصنيف إلا أن يكون مؤهلا له: كانوا لا يتعجلون التصنيف حتى تكتمل ملكاتهم ويتأهلون لذلك، فإذا تأهلوا لذلك بادروا إليه فهو ميدان تطبيقي وباب من أبواب الاستزادة من العلم والبراعة فيه، قال الخطيب البغدادي: "وقلّ ما يتمهَّر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستبين

---

[3] الجامع لاخلاق الراوي: 192/1.

الخفيّ من فوائده إلا من جمع متفرّقه، وألّف مشتته، وضمّ بعضه إلى بعض.."
وقال الإمام النووي: "وليشتغل بالتخريج والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له".

6- العناية بطلاب الحديث: كان المحدثون يعتنون بطلابهم، ويستغلون ملكة الحفظ والفهم في وقت مبكر من أعمار طلابهم، وكان الحسن البصري يقول: "قدموا إلينا أحداثكم، فإنهم أفرغ قلوبا، وأحفظ لما سمعوا، فمن أراد الله عز وجل أن يُتمَّ ذلك له أتمَّه".

7- عدم الإكثار من الرواية والاقتصار على قدر الحاجة خشية الوقوع في المحذور: فعن أنس قال: إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثا كثيرا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من تعمد علي كذبا، فليتبوأ مقعده من النار»[4]، ولما روي عن أبي قتادة رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على هذا المنبر: (إياكم وكثرة الحديث عني، فمن قال عليّ فليقل حقا أو صدقا ومن تقوّل علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار)[5]، ولا يخرم هذا المنهج وجود بعض المكثرين من الصحابة أو التابعين ومن بعدهم، لأن مروياتهم قد احتيج إليها، إضافة إلى أن عدد هؤلاء المكثرين قليل جدا، فلا يكون ذلك خرقا لعدم الميل إلى الإكثار، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الإكثار والتقليل أمر نسبي كذلك فجمع المرويات في المصنفات ثم روايتها وهي بالمئات أو الآلاف جاء للحفاظ عليها، وهذه الأحاديث الكثيرة رويت في مختلف أبواب الدين وإيراد المؤلف خمسة أحاديث أو عشرة في الباب الواحد لا يعد إكثارا إلا إذا تساهل لأجل الاستيعاب فروى كل ما يتعلق بالباب حتى الضعيف منه من غير تثبت وبيان.

8- التثبت من صحة الرواية: كانوا يبذلون كل ما في وسعهم للتثبت من صحة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قال ابن عباس رضي الله عنهما: "إن

---

[4] صحيح البخاري: كتاب العلم – باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم: 33/1 رقم 108.

[5] رواه أحمد: 226/37 رقم 22538، وابن ماجه: افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم – باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم: 14/1 رقم 35.

كنت لأسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم"، ولم يكن بُعد المسافة عن الرواة مانعا من التثبت، فقد سنُّوا رضي الله عنهم الرحلة في طلب الحديث، حتى أن شعبة بن الحجاج رحل ألف فرسخ في حديث واحد، وكتاب الخطيب البغدادي"الرحلة في طلب الحديث" أكبر شاهد على ذلك.

9- عدم التحديث بما يفوق أفهام العامة: أمسك بعض الصحابة والتابعين ومن بعدهم عن التحديث بما يكون ذريعة للتقصير والتهاون بسبب قصور النظر، أو يكون سُلَّما لأهل الأهواء والبدع ومن على شاكلتهم، حتى لا تكون فتنة في الأرض وفساد كبير، وفي هذا يقول ابن مسعود رضي الله عنه: "ما أنت بمحدث قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة".

10-التقميش عند جمع الحديث والتفتيش عند الاحتجاج به: كانوا يكتبون كل ما يسمعون دون تمييز، ولكنهم يميِّزون المقبول من غيره إذا أرادوا التحديث، قال الإمام أبو حاتم الرازي: "إذا كتبت فقمِّش، وإذا حدَّثت ففتِّش".

11-الاحتياط عند الشك في ضبط الرواية: كانوا يحتاطون عند التحديث حتى لا يتقوّلوا على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل، فعن عمرو بن ميمون قال: ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلا أتيته فيه، فما سمعته يقول بشيء قط قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما كان ذات عشية قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: فنكس. فنظرت إليه فهو قائم محللة أزرار قميصه قد اغرورقت عيناه وانتفخت أوداجه، قال أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريبا من ذلك، أو شبيها بذلك، وقال الإمام النووي: "ينبغي له إذا اشتبه عليه لفظة فقرأها على الشك أن يقول عقيبه: أو كما قال، كما فعل الصحابة فمن بعدهم".

**المطلب الثالث: منهجهم في كتابة الحديث وضبطه**

1- آداب كتابة الحديث: كانوا يحافظون على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذكره، وكانوا يستحبون أن يكون الخط محققا، وكانوا يتّسمون بحسن الخط والدقة العالية.

2- ضبط الحروف المهملة والفصل بين الأحاديث: كانوا لا يقتصرون على ضبط الحروف المعجمة بالنقاط، بل كانت الحروف المهملة لها علامة أيضا، وكان من عادتهم أن يضعوا دائرة بين كل حديثين للفصل بينهما.

3- التصحيح والتضبيب: كانت لهم علامات في مروياتهم التي دوَّنوها، ومن ذلك التصحيح، فإنه يكون بكتابة "صح" على الكلام أو مقابله في الحاشية، ولا يُفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف، فيُكتب عليه "صح" ليُعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضُبط وصَحَّ على هذا الوجه.

وأما التضبيب -ويسمى أيضا التمريض- فهو أن يُجعل رمز "صـ" فوق الكلام الذي صح وروده من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظا أو معنى أو ضعيف أو ناقص، أو أن يكون في الإسناد إرسال أو انقطاع.

4- الجمع بين اختلاف الروايات: كانوا لا يخلطون بين الروايات ولا يلفِّقون بينها، وإذا وصل إلى أحدهم الحديث من عدة طرق وبألفاظ مختلفة، فإنه يعتمد أوثق الروايات عنده، ثم يبين ما وقع فيه التخالف من زيادة أو نقص أو إبدال لفظ بلفظ أو حركة إعراب أو نحوها، وقد يستعمل بعضهم خطوطا بألوان مختلفة يدل كل منها على رواية مختلفة.

5- الإشارة بالرمز: كانوا يختصرون بعض الكلمات التي يكثر ذكرها، في الكتابة فقط، وينطقون بها كاملة دون اختصار، ومن ذلك: حدثنا = ثنا = نا = دثنا، أخبرنا = أنا = أرنا، (ح) عند تحويل السند، ولا يدخل في ذلك اختصار الصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ لم يفعل ذلك أحد من السابقين.

**المطلب الرابع: منهجهم في التحمل والأداء**

التحمل: هو الأخذ عن الغير، والأداء: هو التحديث بما تحمله عن الغير[1].

وتنحصر مناهج المحدثين في التحمل والأداء بثماني طرق، وهي:

---

[1] محاضرات في علوم الحديث: 81.

1- السماع من الشيخ: هي أن يحدث الشيخ بلفظه، فيملي على تلاميذه إملاء وهم يكتبون، أو يحدثهم من غير إملاء وهم يسمعون، وقد يُملي عليهم أو يحدثهم من حفظه غيبا، أو يُملي عليهم أو يحدثهم من كتابه، وهي الطريقة التي تحمل بها الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين الحديث غالبا، فكانوا يسمعون من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحدثهم به.

ويجوز للسامع من لفظ الشيخ أن يؤدي سماعه بلفظ من ألفاظ الأداء التالية: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت فلاناً وقال لنا وذكر لنا فلان[1]، وحتى لا يشتبه الأمر على السامع فالذي ينبغي على الراوي هو أن لا يعبر عن السماع من لفظ الشيخ بصيغة شاع استعمالها في غير السماع[2].

2- القراءة على الشيخ: هي أن يقرأ الطالب حديث الشيخ على الشيخ نفسه أو يقرأ غير الشيخ عليه والطالب يسمع، وأكثر المحدثين يُسمونها عرضا، لأن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه، كما يعرض القرآن على المقرئ، وهذه الصورة أدنى في المرتبة من السماع من الشيخ، على خلاف في ذلك.

وصيغ أداء القراءة على الشيخ عند الرواية بها على مراتب أجودها وأسلمها كما قال ابن الصلاح أن يقول: قرأت على فلان أو قريء على فلان وأنا أسمع فأقر به، ويتلو ذلك عبارات السماع مقيدة بالقراءة كأن يقول: حدثنا فلان قراءة عليه أو أخبرنا قراءة عليه[7].

3- الإجازة: هي الإذن في الرواية من غير سماع ولا قراءة، وقد اعتمدها العلماء بعد كتابة الحديث في المصنفات، وهي في الجملة إخبار على سبيل الإجمال بهذا الكتاب أو الكتب أنها من روايته، فتنزل منزلة إخباره بكل الكتاب، نظرا لوجود النُّسخ، والمقصود بالإجازة إباحة الرواية لا أن يصير المُجاز بالكتاب عالما به

---

[1] الإلماع: 122، ومقدمة ابن الصلاح: 62، وتدريب الراوي:1_418.

[2] ينظر: مقدمة ابن الصلاح: 62_63.

[7] ينظر: مقدمة ابن الصلاح:65، وتدريب الراوي: 1_429، ومدرسة الحديث في البصرة في القرنين الأول والثاني الهجري، وهي أطروحة دكتوراه تقدم بها أستاذنا الدكتور مظفر شاكر الحياني إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد 1417_1996: 186.

بمجرد الإجازة، وفي هذه العصور المتأخرة يحذِّر المحدثون من تطفُّل الكثيرين على الإجازة، خوفا من سوء استغلالها، أما الأداء فالصحيح – والمختار الذي عليه عمل الجمهور، وإياه اختار أهل التحري، والورع – المنع في ذلك من إطلاق (حدثنا، وأخبرنا) ، ونحوهما من العبارات، وتخصيص ذلك بعبارة تشعر به، بأن يقيد هذه العبارات فيقول: حدثنا فلان إجازة، أو أخبرنا إجازة ، أو يقول: أجاز لي فلان، أو أجازني فلان كذا وكذا، وما أشبه ذلك من العبارات، واصطلح قوم من المتأخرين على إطلاق (أنبأنا) في الإجازة[6].

4– المناولة: وهي أن يدفع الشيخ للطالب كتابا فيه أحاديث ليرويَها عنه، وقد تكون المناولة مقرونة بالإجازة، وقد تكون مجردة عنها. أما الأداء فالصحيح الذي عليه الجمهور واختاره أهل التحري والورع المنع من إطلاق حدثنا وأخبرنا وتخصيصهما بعبارة تشعر بذلك كحدثنا أو أخبرنا مناولة أو أخبرنا إذناً أو فيما أذن لي فيه أو ناولني فلان وما أشبه ذلك من العبارات[(6)].

5– المُكاتبة: وهي أن يسأل الطالبُ الشيخَ أن يكتب له شيئا من حديثه، أو يبدأ الشيخُ بكتابة ذلك مفيداً للطالب، بحضرته أو من بلد آخر، بخط الشيخ أو بخط غيره بأمره، وقد تكون المكاتبة مقرونة بالإجازة، وقد تكون مجردة عنها. وتؤدى المكاتبة بصيغ الصحيح منها أن يقول الراوي: كتب إلي فلان قال حدثنا فلان أو أخبرني فلان مكاتبة. ولا يجوز إطلاق حدثنا وأخبرنا وجوزه بعض المحدثين، وجوّز آخرون أخبرنا دون حدثنا[(2)].

6– الإعلام: هو إعلام الشيخِ الطالبَ أن هذا الحديث من روايته، وأن هذا الكتاب سماعه فقط، دون أن يأذن له في الرواية عنه، أو يأمره بذلك، أو يقول له الطالب: هو روايتك أحمله عنك؟ فيقول له: نعم، أو يقره على ذلك ولا يمنعه. أما صيغ أداء ما

---

[6] ينظر: مقدمة ابن الصلاح: 82

[(6)] ينظر: مقدمة ابن الصلاح: 82، وتدريب الراوي: 1_467.

[(2)] ينظر: مقدمة ابن الصلاح: 84، والتقريب مع شرحه تدريب الراوي: 1_484، ومحاضرات في علوم الحديث: 93.

تحمل بالإعلام فلا بد لمن أخذ به أن يبين ذلك حين الأداء كأن يقول: فيما أعلمني شيخي أن فلاناً حدثه، أو نحو ذلك[2].

7- الوصية: هي أن يوصيَ الشيخُ بدفع كتبه عند موته أو سفره لرجل. " والوصية صورة نادرة جداً من صور التحمل[4] "، وتعد رواية ضعيفة أخفض من سابقاتها، إلا أنها أرفع رتبة من الوجادة بلا خلاف على ما قال ابن أبي الدم[1]، وهي معمول بها عند الشافعي وغيره[2].

أما صيغ الأداء عما تحمل بالوصية فعلى من جوّزه أن يبين ذلك عند الأداء كأن يقول: أوصى إلي فلان، أو أخبرني فلان بالوصية، أو وجدت فيما أوصى إلي فلان أن فلاناً حدثه بكذا، ولم نجد أحداً من المتقدمين حدث بالوصية[3].

8- الوجادة: هي الوقوف على كتاب بخط محدث مشهور يعرف خطه ويصححه وإن لم يلقه أو يسمع منه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه كتابه هذا، وكذلك إذا وجد كتب أبيه وجدِّه بخط أيديهم. ومن تحمل وجادة عليه أن يؤدي ما تحمله بصيغ تبين ذلك كأن يقول: وجدت في كتاب فلان، أو قرأت بخط فلان عن فلان، وهو من باب المنقطع غير أنه أخذ شوباً من الإتصال بقوله: وجدت بخط فلان[2]، ولا يجوز الأداء بصيغ حدثنا وأخبرنا وعن فلان، وهذا كله تدليس قبيح إذا كان بحيث يوهم سماعه[3].

## المبحث الرابع: طرق المحدثين في التصنيف

---

[2] أصول الحديث: 250.

[4] المصدر نفسه: 243.

[1] هو شهاب الدين أبو إسحاق إبراهيم ابن عبد الله الحموي الهمداني الشافعي ولد بحماة سنة(583هـ) تفقه على المذهب الشافعي وصار إماماً فيه، وكان عالماً بعلوم عدة، توفي سنة(642هـ)

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: 47/5، وشذرات الذهب: 213/5.

[2] ينظر: تدريب الراوي: 487/1.

[3] ينظر: أصول الحديث: 250.

[2] ينظر: مقدمة ابن الصلاح: 86، وتدريب الراوي:487.

[3] ينظر: المصدر نفسه، وتدريب الراوي: 1_488، وعلوم الحديث ومصطلحه:102.

**أولا: الجوامع:** هي كتب يعمد مؤلفوها إلى جمع الأحاديث وخلطها بشيء من مسائل الفقه والتفسير لكن الأحاديث هي الغالبة، وأول من جمع الأحاديث والآثار على هذا النحو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج(ت 150 هـ) وعلى هذا النسق والترتيب كان جامع معمر بن راشد الصنعاني(ت 154 هـ) شيخ عبد الرزاق، وجامع سفيان الثوري (ت 161 هـ).

**ثانيا: المصنفات:**هي كتب مرتبة على الأبواب لكنها تشتمل على الحديث الموقوف والحديث المقطوع، بالإضافة إلى الحديث المرفوع، ومن أشهر المصنفات مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت 211هـ) ، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة (ت 235 هـ).

**ثالثا: الموطئات:** الموطأ في اللغة الممهد، ويقصد صاحبه توطئته للناس ليعم النفع به، وهو شامل للفقه والحديث معا، فنجد في بعض الأبواب المسائل الفقهية مع الاستدلال لها بالقرآن والسنة والآثار، وفي بعض الأبواب يقتصر فيها على الأحاديث والآثار لدلالتها الواضحة، وبعض الأبواب يقتصر فيها على المسائل الفقهية وشيء من الآثار، وتتميز الموطئات بأن المصنف يذكر فيها آراءه وفتاواه في كل باب، ومن أشهر الموطئات موطأ مالك بن أنس وموطأ إبراهيم بن أبي يحيى وموطأ عبد العزيز الماجشون وغير ذلك.

**رابعا: المسانيد:** هو ما أُفرد فيه حديث كل صحابي على حدة، من غير نظر للأبواب[7]، ويعد مسند الإمام أحمد أشهر ما ألف على هذه الطريقة، وقد اشتمل على قرابة أربعين ألف حديث، منها عشرة آلاف حديث مكررة، وقد انتقاها كما صرح هو نفسه من سبعمائة وخمسين ألف حديث[8]، فهو أصل كبير ومرجع وثيق

---

[7] فتح المغيث: 45-46.

[8] ينظر: خصائص المسند لأبي موسى محمد بن عمر المديني (ت581هـ)، حققه أحمد شاكر: 21، والمصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد لشمس الدين ابن الجزري (833هـ) حققه أحمد شاكر: 31، والكتابان مطبوعان في أول مسند الإمام أحمد (ط4، دار المعارف- القاهرة 1373هـ).

لأصحاب الحديث، منتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة، جعله مؤلفه إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأً ومستنداً[9]، وما من حديث غالباً إلا وله أصل فيه[10]، قال الحافظ ابن كثير: ((يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم بل والبخاري أيضاً، وليست عندهما ولا عند أحدهما، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة))[11]، ولكن لا يعني هذا عدم وجود أحاديث ضعيفة فيه، ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها ولا يجب الإحتجاج بها، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة ولكنها قطرة في بحره[12]، وقد رد الحافظ ابن حجر دعوى وجود الأحاديث الموضوعة في المسند، وألف كتاباً أسماه: القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد[13]. وهذه المسانيد مرتبة على حروف الهجاء في أسماء الصحابة ، أو على القبائل ، أو الأسبقية للإسلام ، أو غير ذلك.وبعض هذه المسانيد تقتصر على أحاديث صحابي واحد كمسند أبي بكر ، وبعضها على أحاديث طائفة معينة: كمسند العشرة المبشرين بالجنة، إلى غير ذلك.أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد، كمسند المقلين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر، إلى غير ذلك.

وقد يطلق المسند عندهم على كتاب مرتب على الأبواب أو الحروف أو الكلمات لا على الصحابة ، لكون أحاديثه مسندة مرفوعة ، كصحيح البخاري ، فانه يسمى بالمسند الصحيح ، وكذا صحيح مسلم ، وكسنن الدارمي فإنها تسمى مسند الدارمي على ما فيها من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة .

**خامسا: المستدركات:** المستدرك: هو الكتاب الذي يجمع الأحاديث التي تكون على شرط أحد المصنفين ولم يخرجها في كتابه ، ومعلوم أن الشيخين البخاري ومسلما لم

---

[9] ينظر: خصائص المسند: 21.

[10] ينظر: المصعد الأحمد: 31.

[11] إختصار علوم الحديث لابن كثير:18.

[12] ينظر: سير أعلام النبلاء: 329/11.

[13] وهو كتاب مطبوع متداول.

يستوعبا الصحيح في كتابيهما ، ولا التزما ذلك ، إذن فهناك أحاديث هي على شرطهما أو على شرط أحدهما لم يخرجاها في كتابيهما ، وقد عنى العلماء بالاستدراك عليهما ، وألفوا في ذلك المصنفات ، وأطلقوا عليها اسم المستدركات ، وأشهرها المستدرك للحاكم النيسابوري.

**سادسا: المستخرجات:** المستخرج: هو كتاب يروي فيه المصنف أحاديث كتاب مشهور بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ويلتقي مع مصنف الكتاب في شيخه أو شيخ شيخه

**فوائد المستخرجات.**

1. الزيادة في قدر ألفاظ الأحاديث الصحيحة.
2. تقوية أحاديث الصحيح بكثرة الطرق.
3. التصريح بتحديث المدلس الذي روى بالعنعنة في الصحيح.
4. بيان المدرج.
5. توضيح المبهم.
6. تمييز المهمل من الرواة.
7. التصريح بالسماع من الراوي المعاصر الذي يروي بالعنعنة في الصحيح وغيره.
8. علو الأسانيد.

**المؤلفات من المستخرجات:**

أ- المستخرج على صحيح البخاري للإسماعيلي.
ب- المستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة.
ت- المستخرج على الصحيحين لأبي نعيم.

**سابعا: الكتب المصنفة على الأبواب :**

وطريقة هذا التصنيف: أن تجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد إلى بعضها البعض تحت عنوان عام يجمعها، مثل كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب البيوع .... ثم توزع الأحاديث على أبواب يضم كل باب حديثًا أو أحاديث في مسألة

جزئية، ويوضع لهذا الباب عنوان يدل على الموضوع، مثل "باب مفتاح الصلاة الطهور"، ويسمي المحدثون العنوان "ترجمة".

وفائدة هذا النوع من الكتب سهولة الرجوع إليه ، حيث إنه أول ما يتبادر لطالب العلم والباحث عن الحديث أن يرجع إليه ؛ وذلك لأنه إن كان يريد الإطلاع على أحاديث في مسألة معينة فإن موضوع هذه الأحاديث يحتم عليه الرجوع للأبواب، وإن كان يريد البحث عن حديث رآه ليخرجه من مصادر السنة فموضوع الحديث يحدد له الباب الذي يبحث فيه عن الحديث المطلوب .

ولكن الإفادة والمنفعة من هذه الكتب المبوبة تحتاج إلى ذوق علمي ، يهدي الطالب إلى تحديد موضوع الحديث ، وإلى خبرة بأسلوب الأئمة في ترجمة أبواب كتبهم ، فإنهم ربما يخرِّجون الحديث في غير الباب المتوقع ، يقصدون من ذلك بيان دلالة الحديث على مسألة أخرى ، وهذا كثير في صحيح الإمام البخاري ، حتى عُدَّ من خصائص كتابه ، واشتهر قولهم : فقه البخاري في تراجمه .

وللتصنيف على الأبواب طرق متعددة نذكر منها ما يأتي :

**1- الجوامع :**

الجامع في اصطلاح المحدِّثين : هو كتاب الحديث المرتب على الأبواب الذي يوجد فيه أحاديث في جميع موضوعات الدين وأبوابه ، وعددها ثمانية أبواب رئيسية هي العقائد و الأحكام ، والسير، والآداب ، والتفسير ، والفتن ، وأشراط الساعة ، والمناقب ، وكتب الجوامع كثيرة ، أشهرها هذه الثلاثة :

أ- الجامع الصحيح للإمام البخاري .

ب- الجامع الصحيح للإمام مسلم .

ت- الجامع للإمام الترمذي المشتهر بسنن الترمذي ، وسمي سننًا لاعتنائه بأحاديث الأحكام .

2- **السنن** : كتب السنن هي الكتب التي تجمع أحاديث الأحكام المرفوعة مرتبة على أبواب الفقه ، وأشهر كتب السنن سنن أبي داود ، و سنن الترمذي ، وهو جامع

الترمذي كما ذكرنا ، و سنن النسائي ، و سنن ابن ماجه ويطلق على هذه السنن اسم السنن الأربعة ، وإذا قالوا : الثلاثة فمرادهم هذه ما عدا ابن ماجه ، وإذا قالوا: الخمسة فمرادهم السنن الأربعة ومسند أحمد، وإذا قالوا: الستة فمرادهم الصحيحان والسنن الأربعة، ويرمزون لها في كتب التخريج وكتب الرجال بهذه الرموز (خ) للبخاري، (م) للإمام مسلم، (د) لأبي داود، (ت) للترمذي، (س) للنسائي، (هـ) لابن ماجه ، (ع) للستة ،(عه) للسنن الأربعة .

**ثامنا: الزوائد:** وهي مصنفات تجمع الأحاديث الزائدة في بعض كتب الحديث على أحاديث كتب أخرى دون الأحاديث المشتركة بين المجموعتين، وقد أكثر العلماء من تصنيف الزوائد ، ونذكر منها هذين الكتابين الجليلين:

1- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي(ت 807 هـ ) جمع فيه ما زاد على الكتب الستة من ستة مراجع هامة، هي مسند أحمد ومسند أبي يعلى الموصلي ومسند البزار والمعاجم الثلاثة للطبراني ، كما عني ببيان حال الأحاديث صحة وضعفًا ، واتصالاً وانقطاعًا، وأفاد غاية الفائدة .
2- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي الإمام العَلَم (ت852هـ)، جمع فيه الزوائد على الكتب الستة من ثمانية مسانيد، وهي لأبي داود الطيالسي والحميدي وابن أبي عمر ومسدد وأحمد بن منيع وأبي بكر بن أبي شيبة وعبد بن حميد والحارث بن أبي أسامة، وأضاف زيادات من مسند أبي يعلى، ومسند إسحاق بن راهويه ليست في مجمع الزوائد.

**تاسعا: المعاجم**

المعجم في اصطلاح المحدِّثين : كتاب تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ ، والغالب عليها اتباع الترتيب على حروف الهجاء ، فيبدأ المؤلف المعجم بالأحاديث التي يرويها عن شيخه أبان ، ثم إبراهيم ، وهكذا.

وأشهر مصنفات هذا النوع المعاجم الثلاثة للمحدث الحافظ الكبير أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفى سنة 360هـ ، وهي:

المعجم الصغير والمعجم الأوسط، وكلاهما مرتب على أسماء شيوخه.
والمعجم الكبير: وهو على مسانيد الصحابة، مرتبة على حروف المعجم، وهو مرجع حافل، ويعد أكبر المعاجم، حتى صار لشهرته إذا أطلق قولهم "المعجم" أو أخرجه الطبراني كان المراد هو المعجم الكبير.

**عاشرا: الأطراف**

الأطراف جمع طرف، وطرف الحديث الجزء الدال على الحديث أو العبارة الدالة عليه، مثل حديث الأعمال بالنيات، وحديث الخازن الأمين، وحديث سؤال جبريل.

وكتب الأطراف : كتب يقتصر مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الدال عليه ، ثم ذكر أسانيده في المراجع التي ترويه بإسنادها ، وبعضهم يذكر الإسناد كاملاً ، وبعضهم يقتصر على جزء من الإسناد ، لكنها لا تذكر متن الحديث كاملاً ، كما أنها لا تلتزم أن يكون الطرف المذكور من نص الحديث حرفيًا ، ولهذه الطريقة من الفوائد سوى ما ذكرناه :

1- تسهيل معرفة أسانيد الحديث، لاجتماعها في موضع واحد .
2- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصادر الأصول، والباب الذي أخرجوه فيه، فهي نوع من الفهارس متعدد الفوائد .

ومن أشهر كتب الأطراف هذان الكتابان :

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ الإمام أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي المتوفى سنة 742هـ .
- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث تصنيف الشيخ عبد الغني النابلسي المتوفى سنة 1143هـ .

**حادي عشر : الأجزاء**

الجزء في اصطلاح المحدثين : هو تأليف يجمع الأحاديث المروية عن رجل واحد سواء كان الرجل من طبقة الصحابة أو مَن بعدهم : كجزء حديث أبي بكر . وجزء حديث مالك.

كما أنه يطلق الجزء على التأليف الذي يدرس أسانيد الحديث الواحد، ويتكلم عليه مثل: اختيار الأولى في حديث اختصام الملأ الأعلى للحافظ ابن رجب.

كما أن الأجزاء الحديثية قد توضع في بعض الموضوعات الجزئية ، مثل جزء القراءة خلف الإمام للبخاري، والرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي .

وقد يجمع في الجزء أحاديث انتخبها المؤلف لما وقع لها في نفسه، كالعشاريات، والعشرينات والأربعينات، والخمسينات، والثمانينات .

ويتفاوت حجم الأجزاء من بضع أوراق إلى العشرات، والغالب أن تكون صغيرة، وتمتاز بأنها تبرز علم الأئمة ، لما أن إفراد الموضوع الجزئي بالبحث يتطلب استقصاءًا وعمقًا.

**ثاني عشر : المشيخات**

وهي كتب يجمع فيها المحدثون أسماء شيوخهم، وما تلقوه عليهم من الكتب أو الأحاديث مع إسنادهم إلى مؤلفي الكتب التي تلقوها .

ولهم فيها مسالك عديدة في ترتيبها، ومنها ما يسمى فهرسًا أو ثبتًا، ومن أشهرها برنامج الرعيني المسمى الإيراد لنبذة المستفاد من الرواية والإسناد وفهرست الإمام أبي بكر محمد بن خير، وكلاهما نفيس، مطبوع .

**ثالث عشر : العلل**

وهي الكتب التي يجمع فيها الأحاديث المُعلَّة، مع بيان عللها، والتصنيف على العلل يأتي في الذروة من أعمال المحدثين، لما يحتاج إليه من الجهد الحثيث والصبر

الطويل في تتبع الأسانيد، وإمعان النظر، وتكراره فيها لاستنباط خفيّ أمرها الذي يستره الطلاء الظاهري الموهم للصحة .

# الفصل الثاني

# المناهج الخاصة للمحدثين

بعد أن أوضحنا المناهج العامة التي يتفق عليها جميع المحدثين، يجدر بنا أن نوضح المناهج الخاصة للمحدثين، وقد عرفنا تلك المناهج من خلال سَبر كُتبهم واستقراء مناهجهم فيها، أو نصِّهم على الطريقة التي ساروا عليها، قال ابن طاهر: اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرطُ كل رجلٍ منهم[14].

وسوف نتعرض لأبرز الأئمة الذين كانت لهم مناهج خاصة، قرروها والتزموا بها وساروا عليها، وسيكون أول من نتعرض لمنهجه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

## المبحث الأول: منهج الإمام البخاري في صحيحه

### المطلب الأول: التعريف بالإمام البخاري

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة، أبو عبد الله الجعفي البخاري، ولد سنة (194هـ)، وتوفي في شوال سنة (256هـ)[(15)]، أدرك طائفة من صغار أتباع التابعين وحدث عنهم، وعن خلق كثير سواهم، ومن كبار شيوخه محمد بن سلام البيكندي، وخلاد بن يحيى، وأبو عاصم النبيل، وأحمد بن إشكاب، وغيرهم[(16)]، وقد تتلمذ وأخذ عن الإمام البخاري خلق كثير فيهم الحفاظ والفقهاء وغيرهم، من أشهرهم الأئمة مسلم ، و الترمذي، وأبو داود ، ومحمد بن نصر المروزي، وغيرهم[(17)].

---

[14] شروط الأئمة الستة

[(15)] ينظر: مولد العلماء ووفياتهم: 564/2، وتهذيب الكمال : 465/24 ، وسير أعلام النبلاء: 391/14، وتهذيب التهذيب: 30/5-33، وطبقات الحفاظ: 252.

[(16)] ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: 89/1، وسير أعلام النبلاء: 392/12-396، وتهذيب التهذيب: 30/5.

[(17)] ينظر: المصادر أنفسها: 91/1، و397/12، و30/5-31.

لقد كان للإمام البخاري اهتمام كبير وعناية شديدة بنشر العلم ، واتخذت طريقته في ذلك وسائل متعددة ومتنوعة،فعمل على نشر علمه بالتحديث والإملاء والتصنيف في أنواع العلوم، فتحقق النفع به في حياته وبعد مماته،ومن أهم ما صنفه الجامع الصحيح المعروف بـ(صحيح البخاري)،والتاريخ الكبير،والتاريخ الأوسط،والتاريخ الصغير،وكتاب الكنى، والأدب المفرد، وخلق أفعال العباد،وهي كتب مطبوعة، وغيرها من المصنفات[18].

**سبب تأليف الإمام البخاري لصحيحه.**

قال الإمام البخاري: (كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبي صلى الله عليه وسلم فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب)) وفي رواية فقال – يعني إسحاق – : (لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، وقد وافق هذا العزم رؤيا للبخاري شحذت همته وقوت إرادته حيث نقل عنه أنه قال: (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة اذب بها عنه فسألت بعض المعبرين فقال لي أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح).

**وقام عند تأليف صحيحه بما يأتي:**

1. الاغتسال والصلاة عند اثبات الحديث: قال: وما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلاّ اغتسلت قبل ذلك و صليت ركعتين.
2. انتقى صحيحه من مجموع ما كان يحفظه، قال: خرّجت الصحيح من ستمائة ألف حديث .
3. لم يستوعب الحديث الصحيح كله، قال: لم أُخرج في هذا الكتاب إلاّ صحيحاً و ما تركت من الصحيح أكثر.

---

[18] ينظر: الفهرست: 321، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد:375، وطبقات الحفاظ: 253.

4. عرض كتابه على شيوخه من الأئمة: قال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ؛ ويحيى بن معين؛ وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلاّ في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة .

**رواة الجامع الصحيح عن البخاري**

1. الفربري محمد بن يوسف بن مطر، وهي أهم الروايات.
2. أبو طلحة منصور البزدوي.
3. إبراهيم بن معقل النسفي.
4. حماد بن شاكر.
5. أبو ذر عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي الحافظ.
6. ابن السكن: أبو علي سعيد بن عثمان الحافظ.
7. الأصيلي : أبو محمد عبد الله بن إبراهيم .

**منهج الإمام البخاري المتعلق بالأسانيد**

**أولا: شروطه في أسانيد صحيحه:**

1- **الصحة:** أن تتوفر في كل حديث يخرجه في صحيحه شروط الحديث الصحيح المعروفة، وهي ثقة الرواة، والاتصال فيما بينهم، وخلوّ الحديث من الشذوذ والعلل.
2- **الرجال (الرواة):** أن يجمع الراوي بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للراوي المُكثر، حتى يُخرج له في الأصول، وأما إذا لم يُلازم الراوي المكثر إلا مدة يسيرة فإنه يُخرج له في المتابعات والشواهد.

**ولمعرفة الرواة الذين يعتمد عليهم البخاري مقارنة بغيره من أصحاب الكتب الستة نأخذ طبقات الرواة عن الإمام الزهري مثالا عليها.**

**الطبقة الأولى:** جمعت بين الحفظ والإتقان من جهة وطول الصحبة والملازمة من جهة أخرى فهذه الطبقة غاية مقصد البخاري وعليها يعتمد، ويستوعب أحاديثها.

**الطبقة الثانية:** دون الطبقة الأولى في الحفظ والإتقان ولم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة لكنها في العدالة مثل الأولى، فهذه الطبقة يعتمد عليها مسلم بالإضافة إلى الطبقة الأولى استيعابا، أما البخاري فإنه ينتقي من أحاديث هذه الطبقة دون استيعاب، ويعلق من أحاديث هذه الطبقة، قال ابن حجر: وأكثر ما يخرج البخاري من حديث الطبقة الثانية تعليقا، وربما أخرج من الطبقة الثالثة تعليقا أيضا.

**الطبقة الثالثة:** طبقة فيها طول ملازمة للزهري إلا أنهم لم يسلموا من النقد والجرح وهم على شرط أبي داود والنسائي بمعنى أنهما يستوعبان أحاديث هذه الطبقة، أما مسلم رحمه الله فإنه ينتقي منها ما صح عنده وأما البخاري فيعلق منها.

**الطبقة الرابعة:** طبقة من التلاميذ ليس لهم طول ملازمة ومع ذلك شاركوا الثالثة في أنهم لم يسلموا من النقد والجرح وهم شرط الإمام الترمذي وابن ماجه وقد يخرج أبو داود عن مشاهير هذه الطبقة.

**الطبقة الخامسة:** طبقة من الضعفاء والمجاهيل والمتروكين يخرج أصحاب السنن أحاديثهم في المتابعات والشواهد أو إذا لم يجدوا في الباب غير أحاديثهم كما يفعل أبو داود والترمذي وابن ماجه، أما النسائي فإنه أشد تحريا وانتقاء منهم، أما الشيخان فإنهما لا يلتفتان إلى أهل هذه الطبقة والتي قبلها بتاتا.

3- **اتصال السند المعنعن:** أن يثبت اتصال الراوي بمن روى عنه بالعنعنة بالنصّ، دون الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فقط.

**ثانيا: منهجه في ترتيب أحاديث صحيحه:**

1. **الترتيب على أبواب الفقه:** بنا الإمام البخاري كتابه على تراجم الفقه، حيث يخرج الحديث من الباب لينتزع منه الدلالة على ما ترجمه به، ويكتفي بحديث أو

حديثين، وأحيانا يستدل للمسألة بعدد من الأحاديث على طريقة استخراج الفقه منها.

2. **ترتيب الأحاديث في الباب:** لم يكن للإمام البخاري منهج مطرد في ترتيب أحاديث الباب الواحد، بل كان ترتيب أحاديث الباب يخضع في كل مرة للغرض الذي من أجله ساق تلك الأحاديث، فقد يورد الحديث لتسمية راوٍ، أو للتنبيه على زيادة في الرواية، أو لأجل تصريح راوٍ بالسماع من راوٍ آخر، أو لبيان نسخ حكم، أو غير ذلك من الفوائد، ويمكن القول أنه يقدم الإسناد العالي أولا ثم يُتبعه النازل، ولكن هذا لم يكن مطَّرداً، بل كان أغلبيًّا.

**ثالثا: تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه في أخرى:**

1 / لأنه يرى إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً بعضه ببعض؛ وقد اشتمل على حكمين فصاعداً؛ فإنه يعيده بحسب ذلك مراعياً مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية؛ وهى إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك؛ فيستفيد من ذلك تكثير الطرق لذلك الحديث .

2 / ربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلاّ طريق واحد فيتصرف حينئذ فيه فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً؛ و يورده تارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب.

فان كان المتن مشتملا على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فانه يخرج كل جملة منها في باب مستقل فرارا من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه، فهذا كله في التقطيع.

**رابعا: منهجه في المعلقات والمراسيل:**

الأصل أنه لم يُخرج في صحيحه إلا ما اتصل سنده، ولكنه في التراجم (عناوين الأبواب) والمتابعات أورد بعض الأسانيد غير المتصلة (المعلقة والمرسلة) لأغراض علمية ثانوية.

1- **المعلقات:** الحديث المعلق هو الذي سقط من مبتدأ سنده (من جهة المصنف) راوٍ أو أكثر على التوالي، والأحاديث المرفوعة التي ذكرها الإمام البخاري معلقة لها حالتان:

**أولها:** بعض المعلقات أوردها موصولة في موضع آخر من صحيحه، وسبب تعليقه أنه لا يكرر شيئا إلا لفائدة، فإذا كان المتن يشتمل على أحكام متعددة فإنه يكرِّره بحسبها، أو يقطعه في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها من الجملة الأخرى، ومع ذلك فلا يكرر الإسناد، بل يغاير بين رجاله، فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل على أحكام واحتاج إلى تكريرها، فإنه قد يختصر المتن أو الإسناد، وهذا أحد أسباب التعليق.

**ثانيها:** ما لا يوجد إلا معلقا:

- إذا علق الحديث بصيغة الجزم، بأن قال مثلاً: ( قال النبي صلى الله عليه وسلم ) أو: ( قال ابن عباس ) فهو ثابت عنده .
- إذا علق الحديث بصيغة الجزم إلى بعض رواة ذلك الحديث كأن يقول: ( قال فلان ) ويسوق طرفاً من آخر الإسناد؛ فهو صحيح منه إلى من سماه، أما من ذلك المسمى إلى منتهى الإسناد فيحتاج إلى كشف، وهذا كحديث عفان بن مسلم المتقدم، فهو صحيح عند البخاري إلى عفان ، لكنه من عفان إلى ابن عمر يحتاج إلى تحقيق ثبوته .
- إذا علق الحديث بصيغة التمريض ، كقوله: ( يروى ، روي ) ونحو ذلك من صيغ المبني للمجهول، فليس فيه حكم منه بثبوت المعلق، بل في إشعار بتعليله، فهو على الضعف حتى يتبين وصله من طريق ثابت .

2- **المراسيل:** إن الأحاديث المرسلة ليست على شرطه ولم يخرجها للاحتجاج بها، ولذا فهي مروية في المتابعات والشواهد.

**والفائدة من إيراده للمراسيل:** أنه يريد الإشارة إلى الخلاف في الحديث، وأنه صحيح لا يضره الخلاف، حيث يُخرج الحديث على الوجهين: الإرسال والوصل، أو الوقف

والرفع، فيُخرجه أولاً من طريق صحيح متصل، ثم يذكر المرسل في المتابعات والشواهد والمعلقات، وبذلك يكون المرسل مقويًّا للمتصل بعد أن ثبتت صحة الوصل والرفع.

**خامسا: منهجه في الآثار الموقوفة:**

يورد الإمام البخاري الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات، على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب، في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، ويجزم بما صح عنده من الآثار الموقوفة، ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع، إلا حيث يكون منجبرا، إما بمجيئه من وجه آخر أو بشهرته عمن قاله.

**سادسا: منهجه في تكرار الحديث:**

كرر الإمام البخاري كثيرا من الأحاديث في عدة مواضع، ويستدل في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلَّما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإن كان قد وقع له شيء من ذلك فعن غير قصد، وهو قليل جدا، وإنما يورده من طريق أخرى لمعانٍ وفوائد، نذكر منها:

1- أن يخرج الحديث عن حدِّ الغَرابة: حيث يذكر الحديث عن صحابي، ثم يورده عن صحابي آخر، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة، وهلمّ جرا.

2- إزالة الشبهة عن الناقلين: حيث يروي بعض الرواة الأحاديث تامة، ويرويها بعضهم مختصرة، فيوردها كما جاءت تامة ومختصرة ليزيل الشبهة عن ناقليها.

3- اختلاف عبارات الرواة: قد يحدِّث الراوي بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، ويحدث به آخر فيعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر، فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه، ويُفرد لكل لفظة بابا مفردا.

**منهج الإمام البخاري المتعلق بالمتون**

**أولا: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:**

قسم الإمام البخاري صحيحه إلى سبعة وتسعين كتابا، وقسّم كل كتاب منها إلى عدد من الأبواب، وجعل لهذه الأبواب عناوين تدل على ما فيها من أحاديث، عرفت هذه العناوين بالتراجم، وتنوعت هذه التراجم – بحسب ظهور دلالتها على أحاديث الباب وخفائها – إلى ما يلي:

1- **تراجم ظاهرة:** هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه، مثال ذلك قول البخاري: "باب علامة الإيمان حب الأنصار"، ثم أخرج حديث أنس – رضي الله عنه – مرفوعا: (آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بُغض الأنصار).

2- **تراجم خفية (استنباطية):** هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ومثال ذلك قول البخاري: "باب جهر الإمام بالتأمين"، ثم ذكر حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – مرفوعا: (إذا أمّن الإمام فأمِّنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غُفر له ما تقدم من ذنبه)، فهذه ترجمة خاصة بجهر الإمام في التأمين، مع أنه ليس في الحديث ذكر صريح للجهر، بيد أن الحديث محتمل لذلك، فجاءت الترجمة لتعين هذا الاحتمال.

3- **تراجم مرسلة:** هي قول الإمام البخاري "بابٌ"، من غير أن يذكر عنوانا لهذا الباب، وهذه التراجم قليلة إذا ما قيست بالظاهرة والخفية، وقد تكون الترجمة المرسلة بمنزلة الفصل مما قبلها مع تعلقه به، أو تكون متعلقة بالكتاب وليست بمنزلة الفصل.

وقد ظهر لابن حجر أن تراجم البخاري لأبوابه على أطوار :

(1) إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفي ووافق شرطه أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه وهي " حدثنا " و ما قام مقام ذلك : و" العنعنة " بشرطها عنده .

(2) و إن لم يجد فيه إلاّ حديثاً لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجة كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه ؛ و من ثم أورد التعاليق .

(3) و إن لم يجد فيه حديثاً صحيحاً لا على شرطه و لا على شرط غيره ؛ و كان مما يستأنس به و يقدمه على القياس استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمةً : " باب " ثم أورد في ذلك إما آية من كتاب الله تشهد له أو حديثاً يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر .

**ثانيا: منهجه في ذكر الفوائد والتعليق على بعض الروايات:**

عقّب الإمام البخاري بفوائد ولطائف للتوضيح أو التنبيه ونحو ذلك، وينتظم تحت ذلك ما يلي:

1- غريب الحديث: عني الإمام البخاري بشرح شيء من غريب الحديث، وتفسير ما يتعلق بحديث الباب من غريب القرآن، قال بعد حديث (العنَزَة)، "العنزة: عصاً عليه زُجّ"، وقال: "القصَّة البيضاء: تريد بذلك الطهر من الحيضة".

2- ذكر الناسخ والمنسوخ: كان الإمام البخاري يصرّح أحيانا بأن الحديث منسوخ، أو بأنه الآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يكتفي أحيانا أخرى بتأخير الناسخ.

3- ذكر مختلف الحديث: كان الإمام البخاري يبين مختلف الحديث، ويحلُّ بعض ما أُشكل منه، قال في الباب الذي أخرج فيه حديث أبي بكرة رضي الله عنه مرفوعا: (شهران لا ينقصان: شهرا عيدٍ، رمضان وذو الحجة)، قال أبو عبد الله: "قال إسحاق: وإن كان ناقصا فهو تمام، وقال محمد – يعني البخاري نفسه –: لا يجتمعان كلاهما ناقص".

**شروحات صحيح البخاري:**

قال ابن خلدون: شرح صحيح البخاري دَيْنٌ على هذه الأُمّة[19]، ولأهمية الكتاب عند المسلمين فقد اعتنى العلماء بشرحه قديما وحديثا فكثرت الكتب المتعلقة به مثل الشروح والحواشي وشرح الغريب أو أسماء الرواة، وقد بلغت الشروح كثرة كثيرة ومنهم من أوصلها إلى ثمانين نذكر منها:

1. أعلام السنن، تأليف: أبو سليمان الخطابي، المتوفى سنة 388 هـ.
2. شرح صحيح البخاري، تأليف: ابن بطال القرطبي المالكي، المتوفى سنة 449 هـ.
3. شرح البخاري، تأليف: يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة 676 هـ، شرح فيه كتابي "بدء الوحي، والإيمان"، ولم يكمله.
4. البدر المنير السَّاري في الكَلام على البخاري، تأليف: عبد الكريم بن عبد النور الحلبي، المتوفى سنة 735 هـ.
5. التنقيح في شرح الجامع الصحيح، تأليف: محمد بن بهادر الزركشي، المتوفى سنة 794 هـ.
6. التوضيح شرح الجامع الصحيح، تأليف: عمر بن علي بن الملقن، المتوفى سنة 805 هـ.
7. الإفهام شرح صحيح البخاري، تأليف: جلال الدين البلقيني، المتوفى سنة 824 هـ.
8. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تأليف: ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة 852هـ، وهو أشهر تلك الشروح.

**عدد الأحاديث:**

في صحيح البخاري أربعة الآف حديث بغير المكرر، وفي عد ابن حجر يقول: ( 2602 ) ، ومن المتون المعلقة المرفوعة (159) فمجموع ذلك عنده (2761).

---

[19] مقدمة ابن خلدون: 560/1.

**الأحاديث المنتقدة على البخاري:**

انتقد بعض العلماء أحاديث أخرجها البخاري في صحيحه، وبين ابن حجر أن الصواب مع البخاري وان الواهم هو من انتقده، وسنأخذ أمثلة تبين ذلك:

**أ- أخرج البخاري عن مسروق عن أم رومان رضي الله عنها وهي أم السيدة عائشة أم المؤمنين طرفا من حديث الإفك.**

قال الخطيب: وهو وهم، لم يسمع مسروق من أم رومان لنها توفيت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان لمسروق حين توفيت ست سنين، ولو صح هذا لكان مسروق صحابيا ل مانع له من السماع من النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر أنه مرسل، وقال ابن عبد البر: رواية مسروق عن أم رومان مرسلة، وتبعه القاضي عياض وتبعهما جماعة من المتأخرين.

قال الحافظ: وعندي أن الذي وقع في الصحيح هو الصواب والراجح وذلك أن مستند هؤلاء في انقطاع هذا الحديث إنما هو ما روي عن علي بن زيد بن جدعان – وهو ضعيف – أن أم رومان ماتت سنة ست، وأن النبي صلى الله عليه وسلم حضر دفنها، وقد نبه الإمام البخاري على هذا الضعف فقال: قال علي بن زيد بن جدعان ماتت أم رومان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم سنة ست، وفيه نظر وحديث مسروق أسند أي أصح إسنادا.

قال الحافظ: وهو كما قال وقد جزم إبراهيم الحربي بأن مسروقا سمع من أم رومان في خلافة عمر رضي الله عنه، وقال أبو نعيم الأصبهاني: عاشت أم رومان بعد النبي صلى الله عليه وسلم دهرا، وقد ثبت في الصحيح من رواية عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن أصحاب الصفة كانوا ناسا فقراء... فذكر الحديث في قصة أضياف أبي بكر وفيه: فقال عبد الرحمن: إنما هو أنا وامي وامرأتي وخادم بيتنا....، وأم عبد الرحمن هي أم رومان لأنه شقيق السيدة عائشة ام المؤمنين وعبد الرحمن إنما أسلم بعد سنة ست، فبان ضعف ما قال علي بن زيد مع ما اشتهر من سوء حفظه فكيف تعل به الروايات الصحيحة المعتمدة؟ ، والله أعلم

**ب- من الأقسام المنتقدة على البخاري ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن.**

هذا القسم أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح، ومن أمثلة ذلك ما أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ومسلم في كتاب الجمعة من حديث شعبة عن عمرو بن دينار عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ( إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين)

قال الدارقطني: وقد رواه ابن جريج وابن عيينة وحماد بن زيد وأيوب وورقاء وحبيب بن يحيى كلهم عن عمرو أن رجلا دخل المسجد فقال له صليت.... الحديث.

قال الحافظ: أراد الدارقطني أن شعبة خالف هؤلاء الجماعة في سياق المتن واختصره وهم إنما أوردوه على حكاية قصة الداخل وأمر النبي صلى الله عليه وسلم له بصلاة ركعتين والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب، وهي قصة محتملة للخصوص وسياق شعبة يقتضي العموم في حق كل داخل فهي مع اختصارها أزيد من روايتهم وليست بشاذة فقد تابعه على ذلك روح بن القاسم عن عمرو بن دينار به، فهذا يدل على أن عمرو بن دينار حدث به على الوجهين والله أعلم.

**أسباب تقديم العلماء صحيح الإمام البخاري على صحيح مسلم.**

1. أن البخاري أشد انتقاء وتحريا للرجال ويتشدد في ذلك، والرجال المتكلم فيهم من الذين انفرد البخاري بإخراج حديثهم ثمانون رجلا من جملة (435) والمتكلم فيهم اكثرهم من شيوخه وهو أدرى بشيوخه من غيره، بينما المنتقدون من رجال مسلم ممن تفرد بهم (160) من مجموع (620) .

2. اشترط البخاري حتى يكون الحديث متصلا في حال العنعنة ان يكون الراوي قد ثبت لقاؤه بمن روى عنه ولو مرة واحدة بينما يكتفي مسلم بالمعاصرة مع إمكانية اللقاء.

3. ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل مما انتقد على مسلم، فالأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث و عشرة أحاديث . اختص البخاري منها بأقل من

ثمانين و باقي ذلك يختص بمسلم .ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر والله أعلم .

4. أن البخاري كان اجل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة الحديث وأن مسلما تلميذه، حتى قال الدارقطني: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء، وقال مسلم للبخاري: لا يبغضك إلا حاسد وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك.

5. أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم و ليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ : كأبي الزبير عن جابر ؛ و سهيل عن أبيه؛ والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه؛ وحماد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك.

6. أن البخاري يخرج للمتكلم فيهم من المتقدمين في المتابعات والإستشهادات والتعليقات، بخلاف مسلم فإنه يخرج لهم الكثير في الأصول والاحتجاج.

**********

## منهج الإمام مسلم:

### التعريف بالإمام مسلم:

هو مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد، أبو الحسين القشيري النيسابوري، ولد في نيسابور سنة (202هـ)، وقيل: (206هـ)[20].سمع من خلق كثير من الحفاظ الكبار والثقات فمن دونهم، فمن كبار شيوخه أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن معين، وغيرهم كثير[21]، وسمع منه الخلق الكثير من أهمهم: أبو حاتم الرازي، وصالح بن محمد جزرة، وأبو عيسى الترمذي، وأبو بكر بن خزيمة، وغيرهم[22].

---

[20] ينظر: تهذيب الكمال: 499/27، وطبقات الحفاظ: 264.

[21] ينظر: المصادر أنفسها: 500/27، و264، وتهذيب التهذيب 406/5.

[22] ينظر: المصادر أنفسها: 599/27، و264، و406/5.

صنف في علوم الحديث ما أبقى الله تعالى له الذكر الحسن على مرّ الزمان، ومن أهمها الصحيح المعروف بـ(صحيح مسلم)، وهو أعظم كتبه وأنفعها، والكنى والأسماء، والمنفردات والوحدان، والتمييز، وهي كتب مطبوعة، وغيرها من المصنفات[23].

مات الإمام مسلم عشية يوم الأحد لخمس بقين من رجب سنة (261هـ) ببلدة نيسابور عن بضع وخمسين سنة، وقد ذكروا في سبب موته أنّهَ عقد له مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله وأوقد السراج ،وقال لمن في الدار: لا يدخلن أحد منكم هذا البيت، فقيل له: أهديت لنا سلة فيها تمر فقال: قدموها إليّ، فقدموها إليه، فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة يمضغها، فأصبح وقد فني التمر ووجد الحديث، فحدث له بسبب ذلك مرض مات منه، فرحمه الله تعالى[24].

كان للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري منهج وأسلوب خاص في تصنيف صحيحه، يتوافق مع الإمام البخاري أحيانا، ويختلف أحيانا أخرى، وقد ذكر بعض ما يتعلق بمنهجه وأسلوبه في مقدمة صحيحه، ثم أكمل الإمام النووي توضيح ذلك في شرحه على صحيح مسلم، ولا يخفى أهمية "المسند الصحيح المختصر من السنن" والمعروف بـ"صحيح مسلم" ومكانته العلمية، حيث يعد أصح كتب السنة بعد صحيح البخاري، وإليك أبرز معالم منهجه في صحيحه.

**سبب تأليفه الصحيح وانتقاؤه له ومدة تصنيفه :**

نص الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة الصحيح على أن سبب تأليفه له هو تلبية طلب وإجابة سؤال حيث قال: (أما بعد: فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله r في سنن الدين

---

[23] ينظر: سير أعلام النبلاء: 579/12، والحطة في ذكر الصحاح الستة: 248.

[24] ينظر: تاريخ بغداد: 103/13، والتقييد لمحمد بن عبد الغني البغدادي (ت629هـ)، حققه كمال يوسف الحوت (ط1، دار الكتب العلمية– بيروت 1408هـ): 449، وتهذيب الأسماء: 398/2، والمقصد الأرشد: 32/3.

وأحكامه ...بالأسانيد ...فأردت – أرشدك الله – أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في الصحيح بلا تكرار يكثر ...فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم.)

وقد ذكر الخطيب البغدادي في تاريخه (186/4) أن مسلما جمع الصحيح لأبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري تلميذه وصاحبه، فقال في ترجمة أحمد في الموضع السابق:( ثم جمع له مسلم الصحيح في كتابه.) فبين الخطيب بهذا ما أبهمه الإمام مسلم في مقدمته.

وقد انتقى الإمام مسلم رحمه الله أحاديث صحيحه من بين ألوف الأحاديث، فقد جاء عنه أنه قال كما في السير (565/12):( صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمئة ألف حديث مسموعة) وقد مكث رحمه الله في تأليفه قرابة خمس عشرة سنة أو تزيد كما في السير (565/12) ومقدمة شرح النووي على مسلم.

## رواة صحيح مسلم

لصحيح الإمام مسلم رواة كثيرون والذي وصلنا من طرق كتب الفهارس والأثبات روايته من طريق أربعة من تلاميذه وهم:

1. أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه، ولم يسمع الصحيح كاملا من الإمام مسلم، بل إن له فائتا لم يسمعه منه وسمعه من غيره عنه يقال فيه: أخبرنا إبراهيم عن مسلم، وذلك الفوت في كتاب الحج وفي أول الوصايا وفي أحاديث الإمارة والخلافة، وهذا الفوت الأخير هو أكبرها، حيث يبلغ نحو ثمان عشرة ورقة، كما قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم.
2. أبو محمد أحمد بن علي بن المغيرة القلانسي. وقد ساق ابن عطية سنده إلى القلانسي عن مسلم ثم قال:" حاشا ثلاثة أجزاء من آخر الديوان؛ أولها حديث عائشة في الإفك؛ الحديث الطويل، فإن أبا العلاء تلميذ القلانسي، يروي ذلك عن أبي أحمد الجلوذي عن إبراهيم بن سفيان عن الإمام مسلم."
3. مكي بن عبدان بن محمد التميمي النيسابوري.

4. أبو حامد بن الشرقي أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري.

وقد روى ابن نقطة في التقييد بعضا من رواية مكي بن عبدان عن الإمام مسلم، ورواه الجوزقي الحافظ من طريق ابن الشرقي، سماعا لبعضه ومن طريق مكي بن عبدان سماعا لجميعه.

**المنهجية العامة في صحيح مسلم:**

1. بدأ كتابه بمقدمة، بين فيها سبب تأليفه الصحيح كما سبق، ثم ذكر مجموع ما أسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه ثلاثة أقسام، ثم ذكر باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذب، ثم باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أبواب ختمها بباب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن.
2. لم يقصد الإمام مسلم الاستيعاب واستيفاء كل صحيح عنده ؛ بل هو كما قال عندما سُئل عن حديث : " و إذا قرأ فأنصتوا " ؛ من طريق ابن عجلان فقال : صحيح . قال سفيان : فلم لم تضعه في كتابك ؟ قال : إنما وضعت فيه ما أجمعوا عليه .

واختلف في مراد الإمام مسلم رحمه الله بقوله (ما أجمعوا عليه) على ثلاثة أقوال:

الأول : ما وجد عنده في شرائط الصحة المجمع عليها ؛ و إن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث. قاله ابن الصلاح و تبعه غيره .

الثاني : أنه أراد ما أجمع عليه هؤلاء الأئمة الأربعة : أحمد ابن حنبل؛ و سعيد بن منصور؛ ويحيى بن يحيى؛ وعثمان بن أبي شيبة. وإذا ثبت هذا النقل عن مسلم فلا يقال بغيره فهو بهذا يبين مراده من قوله أجمعوا عليه.

الثالث : أنه أراد ما لم يختلف الثقات فيه في الحديث نفسه متناً و سنداً ؛ دون ما اختلفوا فيه في توثيق بعض رواته . وهو الذي رجحه السخاوي و غيره . ويرده وجود أحاديث اختلفوا في إسنادها أو متنها .

3. جمع طرق الحديث إن كان له اكثر من طريق في موضع واحد ،وهذا منهجه في معظم كتابه عدا الثمن الأخير منه فانه لم يحصل له ذلك .

4. يسوق متن الحديث بتمامه وكماله ،من غير اختصار ولا تقطيع ،وما وقع في الأصول مختصرا فانه ينص عليه ،وما أورده مختصرا من غير نص على انه مختصر فإنما يورده في المتابعات لا في الأصول .
5. يفرق بين الصيغ ،في حدثنا واخبرنا ،وان لفظ حدثنا لا يجوز إطلاقه إلا فيما سمعه من لفظ الشيخ خاصة ،وأما اخبرنا فلما قرى علي الشيخ ،وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق .
6. لا يرى جواز الرواية بالمعنى خلافا للبخاري وغيره .
7. يأتي بالزيادات وينسبها لقائليها .
8. الدقة في ضبط لفظ الحديث ،من ذلك بيان ما عند الراويين من (النبي) و(الرسول) .
9. إرداف العام بالمخصص .
10. إرداف المجمل بالمبين المنصص .
11. إرداف المنسوخ بالناسخ له .

**تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري.**

قال أبو علي النيسابوري: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج.

**أما أسباب التقديم فتتلخص بما يأتي:**

1. ما ثبت عن ابن حزم أنه يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد.
2. أن الإمام مسلم يجمع طرق الحديث في مكان واحد، بخلاف البخاري فإنه يفرقها في أماكن متعددة، أما مسلم فلا يفعل ذلك إلا نادرا.
3. أن البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره بخلاف مسلم.

4. ما نقل عن بعض العلماء أن أبا علي النيسابوري لم يصله صحيح البخاري، أو نقول أنه ما رءاه بل وصله صحيح مسلم فقط ولهذا قال ما قال فيه.
5. أنه اقتصر على المرفوع دون الموقوف وعلى المتصل دون المعلق فليس فيه إلا (14) حديثاً معلقاً على أعلى عدد ذكر وإلا فهي (12) ستة منها وصلها في صحيحه، وأما الموقوفات فهي قليلة جداً عنده لا تقارن بما عند البخاري.

قال عبد الرحمن بن علي بن الدَّيبع:

تنازع قوم في البخاري ومسلم لديَّ وقالوا: أيّ ذين يقدمُ ؟

فقلت: لقد فاق البخاري صحةً كما فاق في حسن الصناعة مسلم

**منهج الإمام مسلم المتعلق بالأسانيد:**

**أولا: شروطه في أسانيد صحيحه:**

1- **شرط الصحة العام:** أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ ومن العلة، وليس معنى ذلك أنه ضمَّن كتابه جميع ما يحفظه من الأحاديث الصحيحة، حيث قال: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه"، وقال أيضا: "صنَّفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة".

2- **الرجال (الرواة):** قسَّم الرواة إلى ثلاث طبقات: الطبقة الأولى هم الحفاظ المتقنون، والثانية هم المتوسطون في الحفظ والإتقان، والثالثة هم الضعفاء المتروكون، فيروي عن أهل الطبقة الأولى في الأصول، وعن أهل الثانية في المتابعات والشواهد، وأما أهل الثالثة فلا يعرِّج عليهم.

3- **اتصال السند المعنعن:** اشترط معاصرة الراوي لمن روى عنه بالعنعنة، مع إمكانية لقائهما، وانتفاء موانع اللقاء.

**أقسام الرواة عند الإمام مسلم:**

قسم الإمام مسلم الرواة على ثلاثة أقسام، وذكر أنه يخرج أحاديث القسم الأول ويتبعه بالثاني ولا يخرج للقسم الثالث، قال: إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار...) ثم قال بعد أن ذكر القسم الأول:( فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم...) لكن هل أخرج للقسم الثاني كما ذكر أو لا؟

ذكر الحاكم والبيهقي وتبعهم على ذلك أكثر أهل العلم أن مسلما لم يخرج إلا لأهل القسم الأول وأن المنية عاجلت مسلما قبل تصنيف كتاب يشمل القسم الثاني.

قال الحاكم: لم يقدر له رحمه الله إلا الفراغ من الطبقة الأولى منهم، وقال البيهقي: لم يخرج مسلم إلا أحاديث القسم الأول فقط حيث اخترمته المنية.

وروى البيهقي بسند صحيح إلى إبراهيم بن محمد صاحب مسلم وراوية حديثه قال: صنف مسلم ثلاثة كتب أحدها هذا الذي قرأه على الناس والثاني يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق وامثالهما والثالث يدخل فيه الضعفاء.

وقال القاضي عياض وتبعه النووي إن مسلما أخرج أحاديث القسمين الأولين ولم يخرج شيئا من أحاديث القسم الثالث، وقد بين الحافظ ابن حجر أن هذا غير صحيح وأن الأمر اشتبه على القاضي عياض ومن تبعه والحق أنه لم يخرج شيئا مما انفرد به الواحد منهم وإنما يخرج لهم ما يرفع التفرد عن أحاديث القسم الأول، ولو كان يخرج لأهل القسم الثاني لكان كتابه أضعاف ما هو عليه فلم يخرج لعطاء بن السائب ومحمد بن إسحاق إلا المواضع اليسيرة وهما من المكثرين.

**ثانيا: منهجه في ترتيب أحاديث صحيحه:**

1- **الترتيب على الأبواب:** رتّب الإمام مسلم كتابه على الأبواب، مع أنه لم يذكر عناوين (تراجم) لهذه الأبواب، لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك، وأما العناوين الموجودة في نسخ صحيح مسلم الموجودة الآن فهي من وضع الإمام النووي أثناء شرحه للصحيح.

2- **ترتيب الأحاديث في الباب:** كان الإمام مسلم يتوخّى تقديم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى (الأصح)، ثم يعقِّب بما هو أقل في الدرجة والإتقان، وكان يقدِّم الإسناد الذي وقع له بعلوّ (الإسناد العالي)، حتى وإن كان فيه بعض أهل الطبقة المتوسطة، وكان يكتفي به أحيانا دون أن يذكر الإسناد النازل من رواية الثقات.

**ثالثا: منهجه في المعلقات والمراسيل:**

الأصل أنه لم يُخرج في صحيحه إلا ما اتصل سنده، ولكنه في المتابعات أورد بعض الأسانيد غير المتصلة (المعلقة والمرسلة) لأغراض علمية ثانوية.

1- **المعلقات:** الأحاديث المعلقة في صحيح مسلم عددها سبعة عشر حديثا، منها ستة عشر حديثا رواها موصولة أيضا، وواحد علَّقه ولم يصله في موضع آخر، ولا يعدّ ذلك قدحا في صحيحه، لكونه حديثا واحدا.

2- **المراسيل:** لما كان اتصال السند شرط من شروط صحيحه، فإن الأحاديث المرسلة ليست على شرطه ولم يخرجها للاحتجاج بها، ولذا فهي مروية في المتابعات والشواهد، ويندر وجودها، حيث لا تتجاوز عشرة أحاديث في صحيح مسلم.

والفائدة من إيراده للمرسل: أنه يورده محتجا بالمسند منه، لا بالمرسل، ولم يقتصر عليه، للخلاف في جواز تقطيع الحديث، على أن المرسل منه قد تبيَّن اتصاله من وجه آخر، وكذلك يريد الإشارة إلى الاختلاف الواقع في الحديث، وأنه صحيح لا

يضره الخلاف، حيث يُخرج الحديث على الوجهين: الإرسال والوصل، أو الوقف والرفع، فيُخرجه أولاً من طريق صحيح متصل، ثم يذكر المرسل في المتابعات والشواهد، وبذلك يكون المرسل مقويًّا للمتصل بعد أن ثبتت صحة الوصل والرفع.

**رابعا: منهجه في الآثار الموقوفة:**

الموقوفات في صحيح مسلم أقل من التي وردت في صحيح البخاري، ثم إن معظمها أوردها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، لا في أصله، وقد أخرج جميعها تبعا لا مقصودا، وغالب ما أورده من الموقوف يتعلق بمسائل رواية الحديث، وجلُّ ما أورده خارج المقدمة يتعلق بمناسبات ورود أحاديث مرفوعة، وقد جمع الحافظ ابن حجر موقوفات مسلم في جزء صغير سماه: "الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف".

**خامسا: منهجه في تكرار الحديث:**

بيَّن الإمام مسلم منهجه في تكرار الحديث فقال في مقدمة صحيحه: "إِنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِنَ الأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فنَقْسِمُها عَلَى ثَلاثَةِ أقسَام، وَثَلاَثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكْرَارٍ، إِلاَّ أَنْ يَأْتِي مَوْضِعٌ لاَ يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةُ مَعْنًى أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ، لأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍّ، فَلاَ بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِى فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفَصَّلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أَمْكَنَ. وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ رُبَّمَا عَسُرَ مِنْ جُمْلَتِهِ فَإِعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ أَسْلَمُ، فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدًّا مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ فَلاَ نَتَوَلَّى فِعْلَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى".

ومعنى ذلك أن التكرار عنده ظاهري لا حقيقي، لأنه لا يعيد الحديث إلا مع اختلاف في سنده أو متنه أو لفائدة جديدة، وهذه الفوائد التي يكون التكرار لأجلها ذكرنا بعضها في منهج الإمام البخاري.

**سادسا: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:**

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة – ومنهم الإمام مسلم – إلى اتباع طرق للاختصار، منها:

1- **جمع الشيوخ بالعطف:** جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلبا للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، قال الإمام مسلم في صحيحه: "حدثنا محمد بن بكار بن الريان، وعون بن سلام، قالا: حدثنا محمد بن طلحة..." الحديث.

2- **جمع الأسانيد بالتحويل:** جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل – أي الانتقال من سند إلى آخر- وهو حرف "ح"، وكان الإمام مسلم من أكثر الأئمة استخداما لذلك، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راو معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.

مثال: قال الإمام مسلم: 1- (1) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَخْطُبُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ»

3- **ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار:** إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، فقد يقول: ورواه فلان عن فلان أيضا، قال الإمام مسلم في

صحيحه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: "وساقوا الحديث بمعنى حديث كَهمَس وإسناده، وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف".

**عدد أحاديثه:**

ذكر النووي في التقريب أن عدد أحاديث صحيح الإمام مسلم أربعة آلاف حديث دون المكرر، ونقل عن أحمد بن سلمة رفيق مسلم، أنها تبلغ بالمكرر اثني عشر ألف حديث. وقد فسَّر الذهبي المكرر في قول أحمد بن سلمة هذا بقوله: (يعني بالمكرر بحيث أنه إذا قال: حدثنا قتيبة وأخبرنا ابن رمح يعدان حديثين اتفق لفظهما أو اختلف في كلمة)[25]، أما على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي فهي بدون المكرر تبلغ 3033حديثاً.

**منهج الإمام مسلم المتعلق بالمتون**

**أولا: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:**

وقسَّم الإمام مسلم صحيحه إلى أربعة وخمسين كتابا، وقسّم كل كتاب منها إلى عدد من الأبواب، لكنه لم يجعل لهذه الأبواب عناوين تدل عليهما، بيد أنه رتّبها ترتيبا محكما سهّل على من جاء بعده وضع عناوين لها، وقد علّق الإمام النووي على ذلك فقال: "وقد ترجم جماعةٌ أبوابَه بتراجم بعضُها جيّدٌ وبعضُها ليس بجيّدٍ، إمَّا لقصور في عبارة الترجمة، وإمَّا لركاكةِ لفظها، وإمَّا لغير ذلك، وأنا إن شاء الله أحرصُ على التعبير عنها بعبارات تليقُ بها في مواطنها".

وقد وفَّى الإمام النووي بما وعد به، فوضع لأبواب صحيح مسلم تراجم تليق به، وكانت كلها من التراجم الظاهرة، وقد غلب على بعض التراجم الطول، بسبب محاولته جَعل العنوان شاملا لكل المعاني المندرجة في أحاديث الباب.

---

[25] سير أعلام النبلاء: 566/12

**ثانيا: منهجه في ذكر الفوائد والتعليق على بعض الروايات:**

لم يوجِّه الإمام مسلم عنايته إلى ذكر الفوائد ونحوها، بل اقتصر على ذكر الأحاديث دون التعرض لغريبها أو مختلفها، وأما الناسخ والمنسوخ فإنه كان يكتفي بتقديم المنسوخ وتأخير الناسخ، دون أن يصرِّح بالنسخ تصريحا.

**ثالثا: منهجه في العناية بالألفاظ:**

كان الإمام مسلم يتحرّى الدقة الشديدة في مروياته، فكان يذكرها كما رواها وسمعها، ولم يكن يقطِّع الأحاديث، ولم يكن يتصرَّف في الألفاظ، إضافة إلى ذلك فإنه كان يفتِّش عن أسماء من لم يسمُّوا في الأحاديث، ويهتمُّ بإيراد أسمائهم، ومثال ذلك ما أورده في صحيحه عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَعِنْدِي امْرَأَةٌ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ». فَقُلْتُ امْرَأَةٌ لاَ تَنَامُ تُصَلِّي. قَالَ: «عَلَيْكُمْ مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ فَوَاللَّهِ لاَ يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا». وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ، وَفِى حَدِيثِ أَبِى أُسَامَةَ: أَنَّهَا امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، ثم ذكر في رواية بعدها أنها: الْحَوْلاَءَ بِنْتَ تُوَيْتِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى، وهذا يدل على عنايته الشديدة بمثل تلك الأمور، بينما لم يكن الإمام البخاري يولِي عناية كبيرة بمثل ذلك.

**وبعد أن عرفنا منهجي الإمامين البخاري ومسلم في صحيحيهما نستطيع أن نجمل أهم أسباب تقديم صحيحي البخاري ومسلم على غيرهما من الكتب بما يأتي:**

1. اشتراطهما الصحة واحتوائهما على أرقى الشروط وأعلاها.
2. جلالة البخاري ومسلم وعلو قدرهما في الدين والخلق والورع.
3. تقدمهما في معرفة الصحيح والعلم بالعلل على مشايخ عصرهما.
4. سلوكهما طريقة الانتقاء.

5. تلقي الأمة لكتابيهما بالقبول والإتفاق على صحة أحاديثهما.

6. كثرة الفوائد في كتابيهما.

7. كونهما أول من صنف في الصحيح المجرد .

8. عناية العلماء البالغة بكتابيهما كما يظهر من كثرة الشروحات عليهما وكثرة المختصرات والمستخرجات والمستدركات عليها.

**شروح صحيح مسلم:**

لقد اعتنى الأئمة بصحيح الأمام مسلم عناية فائقة، فمنهم من شرح غريبه ومنهم من شرحه كاملا ومنهم من اعتنى برجاله فمن تلك الشروح:

1. شرح مسلم لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد الأصبهاني (ت520 هـ).
2. المفهم في شرح غريب مسلم لعبد الغفار ابن إسماعيل الفارسي (ت526 هـ).
3. المعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي المازري (ت536 هـ).
4. إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت544 هـ).
5. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، للحافظ أبي عمرو بن الصلاح (ت643هـ).
6. المفهم في شرح مختصر مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (656هـ).
7. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت676 هـ).
8. إكمال إكمال المعلم لأبي عبد الله محمد بن خلفة الوشتاني الأبُي :المشهور بشرح الأبُي على مسلم (ت827أو 828).وقد جمع فيه مؤلفه بين كتاب المازري والقاضي عياض والقرطبي والنووي، مع زيادات من كلام شيخه ابن عرفة رامزاً

لكل منهم بحرف: فالميم للمازري والعين لعياض والطاء للقرطبي والدال لمحي الدين النووي . وبلفظ الشيخ إلى شيخه ابن عرفة.

9. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي.

**********

## منهج أصحاب السنن الأربعة

**فائدة :**

ترتيب السنن الأربعة على ما هو المشهور – أبو داود ، الترمذي، النسائي، ابن ماجه – وهذا الترتيب لا يستلزم تقديم كل واحد منها على الآخر من حيث الأفضلية والأصحية، أو الصناعة الحديثية فهو ترتيب حسب نظر بعض العلماء على ما ظهر لهم من وجوه معينة خاصة، لا من كل الجوانب، فتقديم الترمذي على النسائي هو مثل عمل أهل المغرب إذ يرون أن صحيح مسلم أفضل من صحيح البخاري لبعض المميزات التي يرونها فيه ولا يجدونها في صحيح البخاري. وحتى من قدم صحيح البخاري على صحيح مسلم فهذا لا يعني تقديم كل حديث فرداً فرداً، فقد نجد حديثاً في صحيح البخاري أقل درجة – من حيث الصحة ومن حيث اكتمال أعلى مواصفات الصحة – من حديث في صحيح مسلم .

## سنن أبي داود:

هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر، وقيل سليمان بن الأشعث بن بشر بن شداد، أبو داود الأزدي السجستاني, ولد سنة (202هـ)[26].

رحل لطلب الحديث إلى الآفاق، شرّق وغرّب، فسمع الكثير من الحفاظ والمحدثين والعلماء، ومن أبرز شيوخه: سليمان بن حرب، وإسحاق بن راهويه، وأحمد

---

[26] ينظر: تاريخ بغداد: 57/9، وسير أعلام النبلاء: 203/13، وطبقات الحفاظ: 265.

بـن حنبـل، وغيـرهم كثيـر[27]. وسـمع وحـدّث عنـه الكثيـر مـن أبـرزهم: الترمـذي، والنسائي، وأبو سعيد ابن الأعرابي، وابن أبي الدنيا، وغيرهم[28].

صنّف الإمام أبو داود المصنفات الكثيرة، ومن أهمها: كتاب السنن، وله عدة طبعات، والمسائل، ورسالته إلى أهل مكة في وصف السنن، وكتاب الزهد، وهذه كتب مطبوعة، ومن كتبه المخطوطة:الناسخ والمنسوخ، والتفرد، وفضائل الأنصار، وابتداء الوحي، وأخبار الخوارج، وغيرها من المصنفات[29]. توفي الإمام أبو داود يوم الجمعة السادس من شوال سنة (275هـ) عن (73) سنة، وكانت وفاته في البصرة، فرحمه الله ورضي عنه[30].

ولم يكن الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني محدِّثا فحسب، بل كان فقيها بارعا، لا يضارعه في ذلك أحد من أصحاب الكتب الستة سوى البخاري، وقد جمع في سننه أغلب الأحاديث التي يستدل بها الفقهاء، وبالأحرى أحاديث الأحكام، وأشار إلى فوائد فقهية جمّة، حتى صار ما دوّنه في سننه مرجعاً لكل فقيه ومحدث، وقد أبان عن منهجه وطريقته في تصنيف "السنن" في رسالته إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، وأراد أبو داود إن يكون كتابه جامعاً لأحاديث الأحكام ولم يرد إن يكون كتاباً جامعاً لكل أبواب الدين لأنه يرى أنها هي التي يرتكز عليها العمل، فنحى هذا المنحى، ومن هذا الجانب يعتبر كتاب أبي داود جديدا في بابه حيث ركز على أحاديث الأحكام ؛ وأراد أن يكون كتابه مختصرا ولم يرد التطويل؛ لذلك يورد الأحاديث الطوال أحيانا مختصراً على الشاهد فيقول: وذكر الحديث أيضا. ومما يدل

---

[27] ينظر: سير أعلام النبلاء: 203/13، وطبقات الحفاظ: 265.

[28] ينظر: المصدران أنفسهما: 203/13، و265.

[29] ينظر: تهذيب الكمال: 361/11، وقواعد التحديث لمحمد جمال الدين القاسمي (ط1، دار الكتب العلمية– بيروت 1399هـ): 244، ومقدمة تحقيق كتاب تسمية شيوخ أبي داود السجستاني لأبي علي الغساني (ت498هـ)، حققه جاسم بن محمد الفجي (ط1– دار ابن حزم– بيروت 1420هـ–1999م): 19–23.

[30] ينظر: سير أعلام النبلاء: 221/13، و طبقات الحفاظ: 265.

على الاختصار في كتاب أبي داود أنه لا يورد في الباب الواحد إلا عدداً قليلاً من الأحاديث.

**هل شمل كتاب أبي داود جميع الأحاديث الصحيحة ؟**

لم يشمل كتاب أبي داود جميع الأحاديث الصحيحة، فإذا كان الشيخان في صحيحيهما لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة ولم يلتزما بذلك، كذلك فإن أبا داود ومن باب الأولى لم يلتزم بذلك لأنه لم يشترط الصحة كما اشترطاها .

وفي رسالته لأهل مكة :- ذكر انه يخرج في الباب الصحيح وما يشابهه، وهو الحسن، وفيه الضعيف الذي ضعفه شديد، فقد ذكر انه يبينه .

قال ابن حجر: نستخلص من هذا انه ما لم يكن فيه وهن شديد فأنه يسكت عنه وهو ما قال فيه "وما سكت عنه فهو صالح"

ولنا وقفة مع أبرز معالم منهج الإمام أبي داود في سننه.

**منهج الإمام أبي داود المتعلق بالأسانيد**

**أولا: شروطه في أسانيد سننه:**

1- **أصح ما عَرَفَ من أحاديث الأحكام غالبا:** اقتصر على ذكر أصح ما عَرَفَ من أحاديث الأحكام، وهذا غالبٌ وليس مطرداً، لأنه كان يختار أحيانا الحديث الأقل صحة، فيورده في الباب مع وجود ما هو أصحُّ منه، وذلك حتى يعلوَ بالإسناد، ولا يعني إخراجه لأصح ما عَرَفَ في الباب أن تكون الأحاديث كلها صحيحة متصلة الإسناد، فهناك ما ليس صحيحا، وما ليس متصل الإسناد.

2- **الرجال (الرواة):** أن يُخرج عمن لم يُجمع النقاد على تركه، وقد يُخرج لبعض الضعفاء والمجهولين في المتابعات والشواهد.

3- **تخريج الأحاديث المشتهرة:** كان يقصد استيعاب الأحاديث التي عمل بها الفقهاء واشتهرت بينهم – أي بين الأئمة الفقهاء وأصحاب الفُتيا –، حتى وإن كانت في نفسها أخبار آحاد

**ثانيا: منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها:**

1- **الحكم على الأحاديث:** لم يلتزم الإمام أبو داود بإخراج الصحيح من الحديث؛ ولذا كان يعلق أحيانا بالحكم على الحديث (صحة وحسنا وضعفا)، كقوله بعد أحد الأحاديث: "وقد اختلف في إسناده، وليس هو بالقوي، ورواه ابن أبي مريم ويحيى بن إسحاق والسُّلَيخي عن يحيى بن أيوب. وقد اختلف في إسناده".

2- **المسكوت عنه:** اشترط الإمام أبو داود على نفسه أن يبيّن الضعيف والواهن من الحديث فقال: "وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض.."، ولكن بالاستقراء نجد أن هذا الشرط أغلبي، لأن هناك مواضع فيها وهنٌ غير شديد بيَّنها، وهناك مواضع فيها وهنٌ شديد لم يبيّنها، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن المواضع التي يسكت عليها الإمام أبو داود وهي ضعيفة، لا تخرج عن أحد أمرين: إن وُجد فيها أفرادٌ (لا يوجد في الباب غيرها) فإنها تكون صالحة للاحتجاج عنده، وإلاّ تكون صالحة للاستشهاد أو المتابعة، ثم عقّب الإمام ابن حجر بقوله: "وعلى كل تقدير فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقا".

وتحقيق القول في مدى صلاحية ما سكت عنه يرجع إلى مقصده من قوله: "وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح" .. هل هي صلاحية الاحتجاج أم صلاحية الاعتبار؟ وعلى كلٍّ فالصالح للاحتجاج عنده هو الصحيح والحسن والضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره.

3- **توضيح العلل وذكرها:** كان الإمام أبو داود يتعرض أحيانا لذكر العلل التي تقدح في صحة الحديث، ويذكر ترجيح ما فيه خلاف بين الرفع والوقف أو الإرسال والوصل.

**ثالثا: منهجه في ترتيب أحاديث سننه:**

1- **الترتيب على أبواب الفقه:** رتّب الإمام أبو داود كتابه على أبواب الفقه، وكانت عنايته بالمتون أكثر، ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها، والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض، وكانت عنايته بالفقه أكثر من عنايته بالأسانيد، فلهذا كان يبدأ بالصحيح من الأسانيد، وربما لا يذكر الإسناد المعلول بالكلية.

2- **ترتيب الأحاديث في الباب:** كان يتوخّى تقديم الإسناد الأعلى، حتى ولو كان أضعف، وقد يترك الأقوى لكونه نازلاً، وأما إذا رُوِي من وجهين صحيحين: أحدهما أقدم إسناداً، والآخر صاحبه أقوم في الحفظ، فإنه يقدِّم الإسناد الأعلى منهما.

**رابعا: منهجه في الآثار الموقوفة:**

أخلى الإمام أبو داود كتابه من الآثار الموقوفة، إلا فيما ندر، ولم يتعرّض لذكر كلام الأئمة الفقهاء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، الذي استنبطوه من السنن بوجه من وجوه الاستنباط، ولم يكن تركه لذلك عن كراهة أو إنكار، وإنما هو منهجٌ التزمه وسار عليه.

**خامسا: منهجه في تكرار الحديث:**

كان الإمام أبو داود يُعيد الحديث إذا اشتملت الروايات الأخرى على معانٍ زائدة، وربما ساق الرواية الثانية بتمامها إذا اشتملت على حكم مختلف عن حكم الرواية الأولى، وأما إذا كان الاختلاف في لفظة، فإنه يذكر تلك اللفظة فقط من الرواية الثانية بعد ذكر إسنادها، وقد لخَّص ذلك بقوله: "وإذا أَعدتُ الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة، فإنما هو من زيادة كلامٍ فيه، وربما فيه كلمةٌ زائدةٌ على الأحاديث".

**سادسا: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:**

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة – ومنهم الإمام أبو داود – إلى اتباع طرق للاختصار، منها:

1- **جمع الشيوخ بالعطف:** ومن ذلك قوله في سننه: "حدثنا عثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبة، قالا: حدثنا عمر بن سعد.." الحديث.

2- **جمع الأسانيد بالتحويل:** وتقدم معنى التحويل.

3- **ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار:** إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، فقد يقول: ورواه فلان عن فلان أيضا، قال الإمام أبو داود في سننه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: "كذا رواه أبو أسامة، وابن نمير عن هشام".

**سابعا: منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة:**

كان من عادة أبي داود ذكر شيء من تعديل بعض الرواة أو تجريحهم كلما دعت حاجةٌ إلى ذلك، وقد يذكر شيئاً من التعريف ببعض الرواة كبيان أن فلانا من الصحابة أو التابعين، أو أنه كوفيٌّ أو بصريٌّ، أو بيان تاريخ مولد أو وفاة أو اختلاط راوٍ معيّن، وغير ذلك مما ينفع في توضيح اتصال أو انقطاع بين راويين، أو تمييز راو من غيره، ولكنه لم يُكثر من ذلك.

ومن أمثلة ما أورده في الجرح والتعديل بعد إيراده للحديث قوله: "عمرو بن ثابت رافضي، رجل سوء، ولكنه كان صدوقا في الحديث، وثابت بن المقدام رجل ثقة"، ومثال ما أورده في تعريف الرواة قوله: "مات إبراهيم التيمي ولم يبلغ أربعين سنة، وكان يكنى أبا أسماء".

**ثامنا: عدد أحاديثه:**

عدد الأحاديث بالمكرر حوالي ستة آلاف حديث، وبغير المكرر أربعة آلاف وثمانمائة حديث ؛ ولكن كلام أبي داود يدل على أنه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، والسبب: اختلاف طريقة العد عند بعض من يعد الأحاديث ولذلك يختلف الترقيم بين النسخ.

**منهج الإمام أبي داود المتعلق بالمتون**

**أولا: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:**

كان الغالب على تراجم أبواب السنن (التراجم الظاهرة)، وقلّما تجد فيها تراجم استنباطية أو مرسلة، ولكن الإمام أبو داود نوّع بين المسالك التي استخدمها في تلك التراجم، وينتظم إيضاح ذلك فيما يلي:

1- **التراجم الظاهرة:**

- الاستفهام، مثل: "بابٌ أيردّ السلام وهو يبول؟".

- الصيغة الخبرية العامة، مثل: "باب السواك".

2- **التراجم الخفية (الاستنباطية):** ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

أ- كون الترجمة أعمُّ من المُترجم له، مثل قوله: "باب التشديد فيمن يرفع قبل الإمام أو يضع قبله"، ثم أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: (أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه والإمام ساجدٌ أن يحوِّل الله رأسه رأس حمار، أو صورته صورة حمار)، فالترجمة هنا أعمّ، لأن فيها الرفعَ قبل الإمام والوضع قبله، والحديث ليس فيه إلا ذكر الرفع.

ب- كون الترجمة أخصّ من المترجم له، مثل قوله: "باب في الرجل يذكر الله عز وجل على غير طُهر"، ثم أخرج حديث عائشة رضي الله عنها: "كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يذكر الله عز وجل على كل أحيانه"، فالترجمة هنا أخصّ، لأن فيها الذكر على غير طُهر فقط، والحديث فيه الذكر على كل حين.

جـ- تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم، مثل قوله: "باب سترة الإمام سترة لمن خلفه"، ثم أخرج حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: "هبطنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثنية أذاخر، فحضرت الصلاة – فصلّى إلى جدر – فاتخذه قبلة ونحن خلفه، فجاءت بهمة تمرُّ بين يديه، فما زال يُدارئها حتى لصق بطنه بالجدار ومرّت من ورائه"، فاستنتج من منع البَهمة من المرور بين يدي الإمام والسماح لها بالمرور أمام المصلين، أن سترة الإمام سُترة لمن خلفه.

3- **التراجم المرسلة:** لم يُكثر الإمام أبو داود منها، وأوردها مرات قليلة، مثل قوله: "باب. حدثنا مسدد وعباد بن موسى قالا: حدثنا هُشيم.." الحديث.

**ثانيا: منهجه في ذكر الفوائد واللطائف:**

عَنِيَ الإمام أبو داود بذكر الفوائد واللطائف للتوضيح أو التنبيه ونحو ذلك، ومن ذلك:

1- **غريب الحديث:** شرح الإمام أبو داود كثيرا من الألفاظ الغريبة واعتنى بإيضاحها، ومن ذلك قوله: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: الفَرَق ستة عشر رِطلاً".

2- **ذكر الناسخ والمنسوخ:** كان الإمام أبو داود يصرِّح أحيانا بأن الحديث منسوخ، أو بأنه الآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يكتفي أحيانا أخرى بتأخير الناسخ.

**ثالثا: منهجه في الاستنباطات الفقهية:**

كان الإمام أبو داود يتعرض لبعض ما يمكن الاستدلال به، ويذكر الاستنباط الفقهي منه، لكونه اشترط على نفسه تخريج أحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء وأرباب الفتيا، ومن أمثلة ذلك ما أورده بعد أن أخرج حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه

أنه قال: قلنا يا رسول الله، إنك تبعثنا فننزل بقوم فما يَقروننا، فما ترى؟ فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن نزلتم بقومٍ فأمروا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم)، ثم قال: "قال أبو داود: وهذه حجةٌ للرجل يأخذ الشيء إذا كان له حقًّا"، وغير ذلك كثير.

**********

## جامع الترمذي:

## التعريف بالإمام الترمذي

هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى، أبو عيسى الترمذي، ولم يذكر المؤرخون سنة ولادته ولكن قدرها بعضهم سنة (209هـ)، وقال الذهبي: حدود (210هـ)، ومات رحمه الله سنة (279هـ)(31)، من أهم شيوخه: قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن حجر، وعمرو بن علي الفلاس، وغيرهم(32)، وأما من أخذ عنه فالكثير من طلبة العلم ومن أشهرهم: أحمد بن عبد الله المروزي، وحماد بن شاكر الوراق، ومكي بن نوح، وغيرهم(33).

لقد أودع الترمذي علمه تصانيفه، فاشتهرت بعده، وصار بها يعرف، وضمنها الفوائد الغزيرة والعلم الكثير الذي استقاه من شيوخه، ومن أهم ما صنفه الجامع المشهور بـ (السنن) وهو أشهر كتبه، وكتاب العلل ، والشمائل– وهي كتب مطبوعة– وكتاب التاريخ، والزهد، والأسماء والكنى، وغيرها من المصنفات(34).

تبوَّأ الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي مكانة عالية بين الأئمة المحدثين أصحاب المصنفات، ويكفيه رفعةً وفضلاً أنه كان من خواص تلامذة

---

(31) ينظر الثقات : 153/9، اللباب في تهذيب الأنساب:213/1، والحطة في ذكر الصحاح الستة: 250. وسير أعلام النبلاء: 270/13.

(32) ينظر: سير أعلام النبلاء: 271/13، وطبقات الحفاظ: 282.

(33) ينظر: الثقات: 154/9، والمصدران أنفسهما: 271/13، و282.

(34) ينظر: الثقات: 154/9، وطبقات الحفاظ: 282.

الإمام البخاري، وقد حَفِلَ كتابه الموسوم "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل" بالفوائد الحديثية الجمّة، وختمه بذكر منهجه في تخريج الحديث، إضافة إلى جزء في قواعد علم "علل الحديث"، وصار ذلك الجزء مرجعا ونبراسا لكل من أراد الكتابة في "علل الحديث"، وغدا "الجامع الصحيح" أو "سنن الترمذي" – كما اشتُهر – ضمن كتب السنن، والتي عرفت بالكتب الستة، وسنلقي الضوء في عُجالة على منهجه في سننه.

**منهج الإمام الترمذي المتعلق بالأسانيد**

**أولا: شروطه في أسانيد سننه:**

1- عمل العلماء بالحديث: كان المعتمد عند الإمام الترمذي أن يخرج الأحاديث التي عمل بها العلماء، وقد عبّر عن ذلك بقوله: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمولٌ به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين.. "، وليس معنى هذا أنه استقصى جميع الأحاديث المعمول بها، فهو لم يلتزم أن يذكر كل حديث معمول به؛ لأنه بنى كتابه على الاختصار، حيث قال: "وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من المنفعة"، ومع ذلك فقد أورد أحاديث معلولة من أجل أن يبيّن علّتها ويكشف موجبات ردها، وأخرج أحاديث شديدة الضعف لأنها تُتمِّم فهم الصحيح أو تتقوى بالصحيح.

2- الرجال (الرواة): لم يحتجّ الإمام الترمذي بأحاديث الراوي شديد الضعف، وإذا أورد له حديثا فإنه يبيّنه بحسب اجتهاده، وبذلك يكون شرطه أبلغ من شرط الإمام أبي داود، لأنه ينبِّه على هؤلاء الضعفاء ولا يسكت عنهم.

**ثانيا: منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها:**

1- الحكم على الأحاديث: اعتاد الإمام الترمذي ذكر حكمه على الحديث بعد نهاية لفظ الحديث، وكانت له مصطلحات خاصة في ذلك، وكان أوّل من عرّف الحديث

الحسن بأنه: "كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًّا ويُروى من غير وجه نحو ذلك"، والحسن عنده على أنواع، منها: الحسن الصحيح، والحسن الغريب، ومن أمثلة ما عقّب به بعد أحد الأحاديث قوله: "هذا حديث حسن غريب، ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة".

2- توضيح العلل وذكرها: أكثر الإمام الترمذي من التعرض لذكر العلل التي تقدح في صحة الحديث، بل إنه أفرد جزءا في آخر كتابه لذكر أنواع علل الحديث، وكان يذكر أيضا ترجيح ما فيه خلاف بين الرفع والوقف أو الإرسال والوصل.

**ثالثا: منهجه في ترتيب أحاديث سننه:**

1- الترتيب على أبواب الفقه: رتّب الإمام الترمذي كتابه على أبواب الفقه، لأن الأحاديث التي أوردها يغلب عليها أحاديث الأحكام، ولذا سُمّيَ بالسنن، ولكنه أورد في آخر جامعه أحاديث صفة القيامة والتفسير والمناقب.

2- ترتيب الأحاديث في الباب: اعتمد الإمام الترمذي تقديم الأحاديث المعلولة، حيث كان يبدأ بالأحاديث الغريبة المعلولة غالبا، ثم يذكر الأحاديث الصحيحة، وقصده بذلك أن يبيّن ما فيها من العلل، ثم يبيّن الصحيح في الإسناد، وكان ذلك أغلبيٌّ، أي أنه قد يبدأ بالحديث الصحيح ثم يُتبعه حديثا آخر مثله في الصحة أو دونه.

**رابعا: منهجه في غير الموصول (المرسل والمنقطع):**

لم يشترط الإمام الترمذي على نفسه أن يُخرج الموصول فقط؛ ولذا أخرج بعض الأحاديث المرسلة والمنقطعة، وهي عنده على نوعين:

1- مرسل التابعي: وهو المشهور عند المحدثين في استعمال المرسل.

2- المنقطع: حيث يُطلق الإمام الترمذي عدة عبارات تفيد الانقطاع، فأحيانا يقول: "مرسل"، وأحيانا يستعمل اللفظ الشائع لدى المحدثين وهو "المنقطع"، وكثيرا ما يقول: "إسناده ليس بمتصل".

**خامسا: منهجه في الآثار الموقوفة:**

كان الإمام الترمذي يبيّن مذاهب الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم بعبارات صريحة، ويذكر الحديث الموقوف ويقول: "حديثٌ موقوف"، أو يقول: "فلانٌ لم يرفعه"، وكان يورد الموقوف أحيانا يقوّي به الحديث الضعيف فيصير حسنا.

**سادسا: منهجه في تكرار الحديث:**

تجنّب الإمام الترمذي التكرار، فلم يتكرر عنده إلا القليل من الحديث، في مواضع قليلة، حتى لا يَعرف الناظر فيه ذلك إلا بعد التأمل والبحث، ولكنه في تكراره قد يُراعي المغايرة بفائدة جديدة في متن الحديث أو إسناده، وقد لا يُراعي ذلك.

**سابعا: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:**

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة – ومنهم الإمام الترمذي – إلى اتباع طرق للاختصار، منها:

1- **جمع الشيوخ بالعطف:** جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلبا للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، ومن ذلك قوله في سننه: "حدثنا قُتيبة وهنّاد ومحمود بن غيلان، قالوا: حدثنا وكيع..." الحديث.

2- جمع الأسانيد بالتحويل: وقد مر بيان ذلك في منهج الإمام مسلم.

3- ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار: إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، قال الإمام الترمذي في سننه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: "وقد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث، وحديث أبي هريرة إنما صحّ لأنه رُوي من غير وجه".

**ثامنا: منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة:**

اعتاد الإمام الترمذي ذكر شيء من تعديل بعض الرواة أو تجريحهم كلما دعت حاجةٌ إلى ذلك، وقد يذكر شيئاً من التعريف ببعض الرواة كبيان أن فلانا من الصحابة أو التابعين، أو أنه كوفيٌّ أو بصريٌّ، أو بيان تاريخ مولد أو وفاة أو اختلاط راوٍ معيّن، وغير ذلك مما ينفع في توضيح اتصال أو انقطاع بين راويين، أو تمييز راو من غيره.

ومن أمثلة ما أورده في الجرح والتعديل بعد إيراده للحديث قوله: "وابن لهيعة ضعيفٌ عند أهل الحديث، ضعّفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قِبَلِ حفظه"، ومثال ما أورده لتوضيح انقطاع بين راويين قوله: "قال ابن عيينة: لم يسمع عبد الكريم من حسان بن بلال حديث التخليل".

**منهج الإمام الترمذي المتعلق بالمتون**

**أولا: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:**

كان الغالب على تراجم أبواب السنن (التراجم الظاهرة)، وقلّما تجد فيها تراجم استنباطية أو مرسلة، ولكن الإمام الترمذي نوّع بين المسالك التي استخدمها في تلك التراجم، وينتظم إيضاح ذلك فيما يلي:

1- **التراجم الظاهرة:**

- الاستفهام، مثل: "بابٌ هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل؟".

- الصيغة الخبرية العامة، مثل: "باب ما جاء في السواك".

2- التراجم الخفية (الاستنباطية): هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

– كون الترجمة أعمُّ من المُترجم له، مثل قوله: "باب ما جاء في الوضوء من القيء والرعاف"، ثم أخرج حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر فتوضأ.. الحديث، فالترجمة هنا أعمّ، لأن فيها ذِكر القيء والرعاف، وليس في الحديث إلا ذكر القيء.

– كون الترجمة أخصّ من المترجم له، مثل قوله: "باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر"، ثم أخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا: (الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وُتِرَ أهلَه ومالَه)، فالترجمة هنا أخصّ، لأن فيها ذكر السهو فقط، والحديث فيه ذكر الفوت، وهو أعم من الفَوت بالسهو فقط.

– تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم، مثل قوله: "باب ما جاء متى يؤمر الصبيّ بالصلاة"، ثم أخرج حديث سبرة بن معبد الجهني رضي الله عنه مرفوعا: (علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين، واضربوه عليها ابن عشر)، ويلزم من هذا الحديث أن يكون أمر الصبي بالصلاة بين السابعة والعاشرة، أي بعد تعليمه وقبل ضربه إذا لم يمتثل الأمر.

3– التراجم المرسلة: لم يُكثر الإمام الترمذي منها، وأوردها مرات قليلة، مثل قوله: "باب منه آخر. حدثنا هناد، حدثنا عبدة عن محمد بن إسحاق.. " الحديث.

**ثانيا: منهجه في ذكر الفوائد ومختلف الحديث:**

اعتنى الإمام الترمذي بالألفاظ الغريبة، واهتم ببيانها وإيضاحها، وذكر بعض الفوائد واللطائف بعد إيراد الأحاديث، ومن ذلك:

1– غريب الحديث: شرح الإمام الترمذي كثيرا من الألفاظ الغريبة واعتنى بإيضاحها، ومن ذلك قوله: "ومعنى قوله فانخَنستُ يعني تنحّيت عنه".

2– ذكر الناسخ والمنسوخ: كان الإمام الترمذي يصرّح أحيانا بأن الحديث منسوخ، أو بأنه الآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يكتفي أحيانا أخرى بتأخير الناسخ.

4- ذكر مختلف الحديث: كان الإمام الترمذي يبين مختلف الحديث، ويحلُّ بعض ما أُشكل منه، ومن ذلك كلامه عن ليلة القدر: "وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر أنها ليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين، وخمس وعشرين، وسبع وعشرين، وتسع وعشرين، وآخر ليلة من رمضان"، ثم قال: "قال الشافعي: كأن هذا عندي – والله أعلم – أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُجيب على نحو ما يُسأل عنه. يقال له: نلتمسها في ليلة كذا، فيقول: التمسوها في ليلة كذا".

**عدد أحاديثه:** وفي سنن الترمذي : ( 3963 ) .